



المملكة العربية السعودية  
وزارة التعليم  
الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة



# مجلة الجامعة الإسلامية للعلوم الشرعية

مَجَلَّةٌ عِلْمِيَّةٌ دَوْرِيَّةٌ مُتَكَفَّةٌ

العدد (٢٠٧) - الجزء (الثالث) - السَّنة (٥٧) - جمادى الأولى ١٤٤٥هـ



المملكة العربية السعودية  
وزارة التعليم  
الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة



# مجلة الجامعة الإسلامية للعلوم الشرعية

مجلة علمية دورية محكمة

العدد (207) - الجزء (الثالث) - السنة (57) - جمادى الأولى ١٤٤٥هـ

الجامعة الإسلامية العالمية  
ISLAMIC UNIVERSITY OF MADINAH



جُفُوفُ الصَّيْحِ مَحْفُوظَةٌ

النسخة الورقية :  
رقم الإيداع في مكتبة الملك فهد الوطنية :

١٤٣٩ - ٨٧٣٦

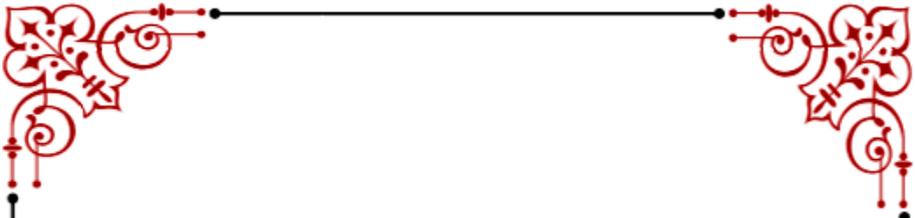
بتاريخ : (١٤٣٩/٩/١٧)  
الرقم التسلسلي الدولي للدوريات (رمد)  
١٦٥٨ - ٧٨٩٨

النسخة الإلكترونية :  
رقم الإيداع في مكتبة الملك فهد الوطنية :

١٤٣٩ - ٨٧٣٨

بتاريخ : (١٤٣٩/٩/١٧)  
الرقم التسلسلي الدولي للدوريات (رمد)  
١٦٥٨ - ٧٩٠١





بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



### عنوان المراسلات :

ترسل البحوث باسم رئيس تحرير المجلة إلى البريد الإلكتروني :

es.journalils@iu.edu.sa

### الموقع الإلكتروني للمجلة :

<http://journals.iu.edu.sa/ILS/index.html>



## الهيئة الاستشارية

سمو الأمير د/ سعود بن سلمان بن محمد آل سعود

أستاذ العقيدة المشارك بجامعة الملك سعود

أ. د/ سعد بن تركي الخثلان

عضو هيئة كبار العلماء (سابقاً)

أ. د/ عياض بن نامي السلمي

رئيس تحرير مجلة البحوث الإسلامية

معالي أ. د/ يوسف بن محمد بن سعيد

عضو هيئة كبار العلماء

أ. د/ مساعد بن سليمان الطيار

أستاذ التفسير بجامعة الملك سعود

أ. د/ عبد الهادي بن عبد الله حميتو

أستاذ التعليم العالي في المغرب

أ. د/ مبارك بن سيف الهاجري

عميد كلية الشريعة بجامعة الكويت (سابقاً)

أ. د/ غانم قدوري الحمد

الأستاذ بكلية التربية بجامعة تكريت

أ. د/ فالح بن محمد الصغير

أستاذ الحديث بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

أ. د/ زين العابدين بلا فريج

أستاذ التعليم العالي بجامعة الحسن الثاني

أ. د/ حمد بن عبد المحسن التويجري

أستاذ العقيدة بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

## هيئة التحرير

أ. د/ عبد العزيز بن جليدان الظفيري

أستاذ العقيدة بالجامعة الإسلامية

(رئيس التحرير)

أ. د/ أحمد بن باكر الباكري

أستاذ أصول الفقه بالجامعة الإسلامية

(مدير التحرير)

أ. د/ عبد القادر بن محمد عطا صوفي

أستاذ العقيدة بالجامعة الإسلامية

أ. د/ رمضان محمد أحمد الروبي

أستاذ الاقتصاد والمالية العامة بجامعة الأزهر بالقاهرة

أ. د/ عمر بن مصلح الحسيني

أستاذ فقه السنة ومصادرها بالجامعة الإسلامية

أ. د/ عبدالله بن إبراهيم اللحيدان

أستاذ الدعوة بجامعة الإمام محمد بن سعود

الإسلامية

أ. د/ أحمد بن محمد الرفاعي

أستاذ الفقه بالجامعة الإسلامية

أ. د/ حمد بن محمد الهاجري

أستاذ الفقه المقارن والسياسة الشرعية بجامعة

الكويت

أ. د/ محمد بن أحمد برهجي

أستاذ القراءات بجامعة طيبة

أ. د/ عبد الله بن عبد العزيز الفالح

أستاذ فقه السنة ومصادرها بالجامعة الإسلامية

أ. د/ أمين بن عايش المزيني

أستاذ التفسير وعلوم القرآن بالجامعة الإسلامية

أ. د/ باسم بن حمدي السيد

أستاذ القراءات بالجامعة الإسلامية

د/ حمدان بن لايي العنزي

أستاذ التفسير وعلوم القرآن المشارك بجامعة الحدود

الشمالية

د/ إبراهيم بن سالم الحبشي

أستاذ الأنظمة المشارك بالجامعة الإسلامية

د/ علي بن محمد البدراني

(سكرتير التحرير)

د/ عمر بن حسن العبدلي

(قسم النشر)

## قواعد النشر في المجلة (\*)

- ١- أن يكون البحث جديدًا لم يسبق نشره.
  - ٢- أن يتسم بالأصالة والجدّة والابتكار والإضافة للمعرفة.
  - ٣- أن لا يكون مستلًا من بحوثٍ سبق نشرها للباحث.
  - ٤- أن تراعى فيه قواعد البحث العلمي الأصيل، ومنهجيته.
  - ٥- ألا يتجاوز البحث عن (١٢,٠٠٠) ألف كلمة، وكذلك لا يتجاوز (٧٠) صفحة.
  - ٦- يلتزم الباحث بمراجعة بحثه وسلامته من الأخطاء اللغويّة والطباعيّة.
  - ٧- في حال نشر البحث ورقياً يمنح الباحث (١٠) مستلّات من بحثه.
  - ٨- في حال اعتماد نشر البحث تؤوّل حقوق نشره كافة للمجلة، ولها إعادة نشره ورقياً أو إلكترونياً، ويحقُّ لها إدراجه في قواعد البيانات المحليّة والعالميّة - بمقابل أو بدون مقابل - وذلك دون حاجة لإذن الباحث.
  - ٩- لا يحقُّ للباحث إعادة نشر بحثه المقبول للنشر في المجلة - في أي وعاءٍ من أوعية النشر - إلّا بعد إذن كتابي من رئيس هيئة تحرير المجلة.
  - ١٠- نمط التوثيق المعتمد في المجلة هو نمط (شيكاغو) (Chicago).
  - ١١- أن يكون البحث في ملف واحد ويكون مشتملاً على:
    - صفحة العنوان مشتملة على بيانات الباحث باللغة العربيّة والإنجليزيّة.
    - مستخلص البحث باللغة العربيّة، واللغة الإنجليزيّة.
    - مقدّمة؛ مع ضرورة تضمّنها لبيان الدراسات السابقة، والإضافة العلمية في البحث.
    - صلب البحث.
    - خاتمة؛ تتضمن النتائج والتوصيات.
    - ثبت المصادر والمراجع باللغة العربيّة.
    - رومنة المصادر العربيّة بالحروف اللاتينيّة في قائمة مستقلة.
    - الملاحق اللازمة (إن وجدت).
    - يُرسل الباحث على بريد المجلة المرفقات الآتية:
- البحث بصيغة (WORD) و (PDF)، نموذج التعهد، سيرة ذاتيّة مختصرة، خطاب طلب النشر باسم رئيس التحرير.

(\*) يرجع في تفصيل هذه القواعد العامة إلى الموقع الإلكتروني للمجلة:

<http://journals.iu.edu.sa/ILS/index.html>

الآراء الواردة في البحوث المنشورة تعبر عن وجهة نظر  
الباحثين فقط، ولا تعبر بالضرورة عن رأي المجلة



## محتويات العدد

الصفحة	البحث	م
١١	استدراكات الطوي في على نفسه في الأدلة المتفق عليها د / سعيد بن نواف المرواني	-١
١١٧	حكم الأشياء قبل ورود الشرع عند الظاهريّة، وموقف ابن حزم منها د / بندر بن مضحي بن عيد الحمدي	-٢
١٧٧	إجراءات البيع الجبري في نظام التنفيذ السعودي د / فهد بن علي الحسون	-٣
٢٣٣	سريّة البيانات الشخصية وحكم اطلاع القاضي عليها في الفقه الإسلامي والنظام السعودي د / عامر بن إبراهيم التركي	-٤
٢٨١	ضمانات إحالة الموظف للتحقيق في المخالفة التأديبيّة وفق نظام الانضباط الوظيفي د / عبدالرحمن بن عبدالعزيز العبيد	-٥
٣٢٩	تطبيقات التمويل الجماعي في المملكة العربيّة السعوديّة - دراسة وصفيّة استقرائيّة من منظور شرعي اقتصادي - د / عمر بن صالح المحسن	-٦
٣٧٣	التمويل الجماعي بالدين ودوره في تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة - دراسة تأصيليّة تطبيقيّة على المملكة العربيّة السعوديّة - د / محمد بن عبد الرحمن محمد الجار الله	-٧
٤٣٩	دور علم الثقافة الإسلاميّة في الدعوة وإبراز محاسن الدين الإسلامي د / طالب بن أحمد الهمامي	-٨
٤٩٣	التعزيز في الدّعوة إلى الله، معناه، وأنواعه، وضوابطه د / حنان بنت منير المطيري	-٩
٥٥٧	استخدام وسائل التقنيّة في الدعوة إلى النظر والتفكر في الآيات الكونيّة السماويّة د / عيسى علي محمد الشهري	-١٠



الجامعة الإسلامية بمكة المكرمة  
ISLAMIC UNIVERSITY OF MADINAH



## التمويل الجماعي بالدين ودوره في تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة

- دراسة تأصيلية تطبيقية على المملكة العربية السعودية -  
**Debt Crowdfunding and its Role in Financing Small and  
Medium Enterprises**  
- Foundation and Practical Study on the Kingdom of Saudi Arabia -

إعداد :

د / محمد بن عبد الرحمن محمد الجار الله  
الأستاذ المساعد بقسم الاقتصاد الإسلامي بالجامعة الإسلامية بالمدينة  
المنورة

Prepared by :  
**Dr. Mohamed Abdulrahman Mohamed Aljarallah**  
Assistant Professor at the Department of Islamic  
Economics at the Islamic University of Madinah  
Email: maljarallah@iu.edu.sa

اعتماد البحث A Research Approving 2023/11/01		استلام البحث A Research Receiving 2023/01/10
	نشر البحث A Research publication December 2023- جمادى الأولى ١٤٤٥هـ DOI : 10.36046/2323-057-207-027	



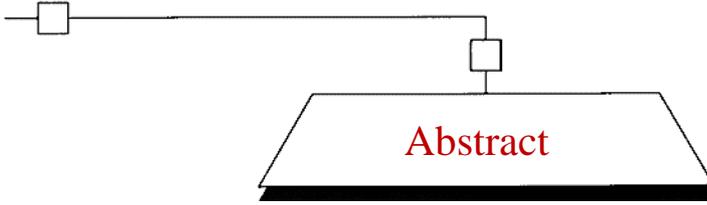
بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ





تناول البحث موضوع التمويل الجماعي بالدين ودوره في تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة، حيث هدَفَ البحث إلى التعريف بالتمويل الجماعي بالدين كآلية تمويلية مبتكرة وبالمنصّات التي يتم من خلالها، ودراسة دور المنصّات المصرح لها في المملكة العربية السعودية سواء المرخصة من البنك المركزي السعودي أو هيئة السوق المالية في استقطاب التمويل التشغيلي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، والتقييم الأولي لجدوى عمل تلك المنصّات. وقد استخدم البحث المنهج الوصفي التحليلي، وتوصّل إلى عدة نتائج، أهمها: أنه على الرغم من حداثة تجربة التمويل الجماعي بالدين في المملكة العربية السعودية إلا أن نشاطها شهد نمواً ملحوظاً من حيث عدد الفُرص الممؤلة وحجم التمويل، وأن الاهتمام الكبير للدولة بقطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة يُشكّل عاملاً محفزاً لنمو الطلب على التمويل الجماعي بالدين.

**الكلمات المفتاحية:** (التمويل - الجماعي - بالدين - المنشآت - الصغيرة).



The research addressed the topic of debt crowdfunding and its role in financing small and medium enterprises. The research aimed to introduce debt crowdfunding as an innovative financing mechanism and study the role of platforms authorized in the Kingdom of Saudi Arabia, whether licensed by the Saudi Central Bank or the Capital Market Authority, in attracting operational financing for small and medium enterprises, and the initial assessment of the feasibility of the work of these platforms. The research applied the descriptive analytical approach, and reached several results, the most important of which are: that despite the novelty of the experience of debt crowdfunding in the Kingdom of Saudi Arabia, its activity witnessed remarkable growth in terms of the number of funded opportunities and the volume of financing, and that the great interest of the government in the small and medium enterprises sector constitutes a catalyst for the growth of demand for debt crowdfunding.

**Key words:** (Debt - Crowd - Funding - Small – Enterprises).

## المقدمة

في ظلّ التطورات الكبيرة التي شهدتها قطاع الخدمات المالية في مختلف أنحاء العالم بفضل التوسع في استخدام التّقنيّة الرقمية في هذا المجال، ظهرت آلية جديدة لاستقطاب التمويل المطلوب لمختلف المشروعات، تتّمسّل في ما يُعرّف بمنصات التمويل الجماعي، كأحد أهم الآليات المبتكرة لجذب التمويل المباشر الذي يمكن أن يطلبه أصحاب المنشآت لمقابلة النفقات التشغيلية، حيث حظيت هذه الآلية منذ عدة سنوات مضت باهتمام كبير في مجال ريادة الأعمال وتمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة، فقد أصبح التمويل الجماعي يُشكّل أحد أهم أدوات التمويل التي أبدعتها التقنية المالية لهذه المنشآت، وذلك في ظل ما تعانيه هذه المنشآت من صعوبات في الحصول على التمويل من مصادره التقليدية، فلم يُعدّ التمويل المصرفي هو المصدر الوحيد لتوفير التمويل اللازم لبدء وتيسير نشاطها، فمن خلال المنصات الإلكترونية المتخصصة تم تطوير أساليب مبتكرة تُتيح التواصل المباشر مع الجمهور بصفة عامة بهدف إشراكهم في توفير التمويل المطلوب من قبل أصحاب المنشآت.

وبحسب التجارب القائمة فإن التمويل الجماعي للمنشآت يتم وفقاً لواحد من أربعة نماذج متبعة في هذا المجال، وهي التمويل الجماعي القائم على المكافآت، والتمويل القائم على التبرعات، والتمويل القائم على الأسهم، والتمويل القائم على الدين، وهذا الأخير هو موضوع هذا البحث في تجربة المملكة العربية السعودية في مجال التمويل الجماعي، والتي بدأت عام ٢٠٢٠م بقيام البنك المركزي وهيئة السوق المالية السعودية بالترخيص لعدد من شركات التقنية المالية بمزاولة نشاط استقطاب

التمويل وفقاً لهذا النموذج بما يتوافق مع مقاصد الشريعة الإسلامية، وذلك بهدف تسهيل دخول المستثمرين المبتدئين والمحترفين إلى مجال الاستثمار في مختلف الفرص الاستثمارية، بحد أدنى ١٠٠٠ ريال للوحدة الواحدة، عن طريق منصة إلكترونية مُصَرَّح لها، وقد أدت ذلك إلى تغيير طريقة وأسلوب استقطاب التمويل للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة، حيث نشطت منصات التمويل الجماعي في توفير التمويل لعدد من المشروعات الاستثمارية باستخدام نموذج التمويل الجماعي بالدين، وهذا ما سيحاول هذا البحث الوقوف عليه وتلمس الدور الذي يقوم به هذا النموذج في تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

### أهمية البحث:

- اهتمام المملكة العربية السعودية بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة والعمل على تمكينها للإسهام في تحقيق أهدافها التنموية.
- يأتي الاهتمام بنشاط التمويل الجماعي والتوسع فيه، بكافة أنواعه، في المملكة العربية السعودية في إطار برنامج تطوير القطاع المالي، الذي يُمثّل إحدى البرامج التنفيذية لرؤية المملكة ٢٠٣٠.
- أهمية منصات التمويل الجماعي بالدين في حل معضلة التمويل التشغيلي التي تواجه المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة.
- أهمية منصات التمويل الجماعي بالدين في توفير فرص الاستثمار لأصحاب الأموال من جهة وفُرض التمويل التشغيلي لأصحاب المنشآت الصغيرة والمتوسطة من جهة أخرى.
- الإسهام في نشر الوعي الاستثماري وثقافة التعامل مع الوسائل التمويلية المبتكرة.

### مشكلة البحث:

- تتَمَحَوَّر مشكلة البحث في السؤال الرئيسي التالي:
- ما دور التمويل الجماعي بالدين في توفير التمويل التشغيلي اللازم للمنشآت

الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية؟

وتتفرع من هذا السؤال الرئيسي الأسئلة التالية:

- ١- ما المقصود بالتمويل الجماعي بالدين؟ وما الآلية التي تتم عبره؟
- ٢- ما الأبعاد التأصيلية للتمويل الجماعي بالدين؟
- ٣- ما حاجة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية للتمويل التشغيلي؟
- ٤- ما واقع منصات التمويل الجماعي بالدين في المملكة العربية السعودية؟ وما حجم نشاطها وما المجالات التي تُموّلها؟ وما مدى استفادة المنشآت الصغيرة والمتوسطة منها؟

### ❖ أهداف البحث:

تتمثل أهداف البحث في الآتي:

- ١- التعريف بالتمويل الجماعي بالدين كآلية تمويلية مبتكرة، وبطبيعة المنصات التي يتم من خلالها وآلية عملها.
- ٢- التعرف على الأبعاد التأصيلية للتمويل الجماعي بالدين.
- ٣- دراسة دور التمويل الجماعي بالدين عبر المنصات الإلكترونية المُصرّح لها في المملكة في استقطاب التمويل التشغيلي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة.
- ٤- التقييم الأولي لجدوى منصات التمويل الجماعي بالدين في مجال التمويل التشغيلي في المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية.

### ❖ فرضيات البحث:

يقوم البحث على الفرضيات التالية:

- ١- يُعد التمويل الجماعي بالدين مصدراً تمويلياً مناسباً لتوفير التمويل التشغيلي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية.
- ٢- يرتبط نمو نشاط التمويل الجماعي بالدين في المملكة العربية السعودية بتزايد حاجة المنشآت الصغيرة والمتوسطة إلى السيولة النقدية اللازمة لعملياتها

التشغيلية.

٣- يتَّسم نشاط التمويل الجماعي بالدين في المملكة العربية السعودية بالتنوع من حيث القطاعات التي يشملها والأغراض التي يُعطَّيها.

### ❖ منهج البحث:

يستخدمُ البحثُ المنهج الوصفي التحليلي، وذلك لوصف الظاهرة محل الدراسة، ممثلة في عمليات التمويل الجماعي بالدين عبر المنصات الإلكترونية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة، وتحليل دور تلك العمليات في توفير التمويل التشغيلي المطلوب لتلك المنشآت، حيث يتم الاعتماد في جمع مادة البحث على المصادر الثانوية من كتب ودراسات ووثائق وتقارير صادرة من الجهات الرسمية ذات الصلة.

### ❖ تقسيم البحث:

يتكون البحث من مقدمة منهجية ومبحثين وثلاثة مطالب لكل مبحث وخاتمة، حيث يتعلق المبحث الأول بالإطار النظري والأبعاد التأصيلية لموضوع البحث، فيما يتعلق المبحث الثاني بمنصات التمويل الجماعي في المملكة وتمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة، على أن تشمل الخاتمة النتائج والتوصيات.

### ❖ الدراسات السابقة:

تم الوقوف على عدد من الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع البحث أهمها ما يلي:

١- الدراسة الأولى: دراسة مروان عبد الدائم وسعيد الدويلمي، توقع النجاح الاقتصادي للتمويل الجماعي في دول مجلس التعاون الخليجي (باللغة الإنجليزية)، المجلة الدولية لإدارة الأعمال الهندسية، ٢٠٢٢م.

هدفتُ هذه الدراسة إلى تحليل النجاح الاقتصادي للتمويل الجماعي في منطقة الخليج، حيث تبحث فيما إذا كان اعتماد مبادئ تمويل المشاريع الريادية في منصات التمويل الجماعي يؤثر على النجاح الاقتصادي للتمويل وقدرة رواد الأعمال في دول

مجلس التعاون الخليجي على الوصول إلى الموارد المالية، وقد كشفت نتائج الدراسة أن وجود التمويل الجماعي يُؤثر بشكل إيجابي على نجاح عملية جمع الأموال اقتصادياً، وأما منصات التمويل الجماعي فهي أداة فعالة كتكنولوجيا مالية لتمويل رواد الأعمال في دول مجلس التعاون الخليجي.

تتفق دراسة الباحث مع هذه الدراسة في موضوعها العام المتعلق بدور التمويل الجماعي في تمويل مشاريع رواد الأعمال (المشاريع الصغيرة والمتوسطة)، وتختلف عنها في تركيزها على نموذج التمويل الجماعي بالدين دون النماذج الأخرى التي يُمكن استخدامها في هذا المجال، إلى جانب اشتغالها على بيان الأبعاد التأصيلية لهذه الوسيلة.

٢- الدراسة الثانية: دراسة هبة قزاز، التمويل الجماعي في المملكة العربية السعودية: دراسة حالة منصة منافع (باللغة الإنجليزية)، مجلة الاقتصاد والتمويل الدولية، المركز الكندي للعلوم والتعليم، المجلد (١١)، العدد (١١)، ٢٠١٩م

هدفت هذه الدراسة إلى تقديم لمحة عامة عن التمويل الجماعي وأساسياته والمشاركين الرئيسيين فيه، حيث تستكشف الدراسة خصائص التمويل الجماعي في المملكة العربية السعودية من خلال فحص أول منصة تمويل جماعي ناجحة، وهي "منصة منافع"، حيث كشفت نتائج الدراسة أن النموذج الوحيد القابل للتطبيق في المملكة العربية السعودية هنا هو نموذج التمويل الجماعي القائم على الأسهم.

تتفق دراسة الباحث مع هذه الدراسة في نطاقها الموضوعي ونطاقها المكاني، وتختلف عنها في تركيزها على كل منصات التمويل الجماعي في المملكة، وعلى نموذج التمويل الجماعي القائم على الدين، حيث ركزت الدراسة السابقة على منصة واحدة فقط وعلى نموذج التمويل الجماعي بالأسهم، فضلاً عن تميز دراسة الباحث باشتغالها على الجانب التأصيلي لموضوعها.

٣- الدراسة الثالثة: دراسة فارس طارق ورضا موسى وسليم قصار، التمويل الجماعي الإسلامي كآلية مستحدثة لتمويل المؤسسات الناشئة في الدول

العربية: الفُرص والتحديات، مجلة البحوث الإدارية والاقتصادية، ٢٠٢١م.  
تمحورت مشكلة الدراسة حول تساؤل رئيسي هو: إلى أي مدى يُمكن أن تُساهم منصات التمويل الجماعي الإسلامي في دعم وتمويل المؤسسات الناشئة في الدول العربية، حيث هدفت الدراسة إلى توضيح مفهوم وأهمية التمويل الجماعي الإسلامي وأهم ضوابطه الشرعية، وتشخيص واقع منصاته في الدول العربية واستشراف دورها في دعم وتمويل المؤسسات الناشئة، وصولاً إلى تحديد أهم الفُرص والتحديات التي تواجهها، وقد توصلت إلى عدة نتائج: أهمها أن منصات التمويل الجماعي الإسلامي تكتسب أهمية خاصة في الدول العربية لعدة اعتبارات، أبرزها دورها المتوقع في سدّ فجوة تمويل المؤسسات الناشئة، غير أنها تُواجه عدة تحديات على رأسها المخاطر المختلفة والتغيرات في الأطر التنظيمية والمعاملة الضريبية وتحديات نماذج الأعمال.

تتفق دراسة الباحث مع هذه الدراسة في تعلقها بموضوع التمويل الجماعي ودوره في تمويل المؤسسات الناشئة، غير أنها تختلف عنها من حيث تركيزها على نموذج واحد من نماذج التمويل الجماعي، وهو نموذج التمويل بالدين.

## المبحث الأول: التمويل الجماعي بالدين وتمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة:

### الإطار النظري والأبعاد التأصيلية

#### المطلب الأول: التعريف بالتمويل الجماعي بالدين وآلية عمله

أولاً: التمويل الجماعي: فكرته وجذوره التاريخية، مفهومه وأنواعه، وأهميته:

١ - فكرة التمويل الجماعي وجذوره التاريخية: تُشير بعض الدراسات إلى أن فكرة التمويل الجماعي لها طابعها الاجتماعي وجذوره التاريخية، فطابعها الاجتماعي يربط بفكرة التعاون في المجال الزراعي وفكرة التأمين التكافلي<sup>(١)</sup>، ومن الناحية التاريخية فإن جذور فكرة التمويل الجماعي ترتبط بفكرة المضاربة متعددة الأطراف التي يمولها عدة أفراد، بالإضافة إلى ارتباطها بفكرة الشركة التي أساسها تعاون الأفراد في القيام بتمويل مشروع معين برأس مال مشترك بينهم<sup>(٢)</sup>، ومنذ سبعينيات القرن العشرين بدأ التمويل الجماعي يتخذ شكلاً جديداً بظهور مؤسسات تقوم بعمليات إقراض للأفراد وتكفيهم مشقة اللجوء إلى المصارف، وكانت أولى تلك المؤسسات هي "صندوق الإقراض الإيرلندي" الذي تخصص في إقراض العائلات متدنية الدخل في المناطق النائية<sup>(٣)</sup>، غير أنه تطور لاحقاً مع تطور الأنظمة الإلكترونية التي سهلت عملية التواصل الاجتماعي، حيث شهد العام ٢٠٠٥ م

(١) فارس طارق وآخرون، "التمويل الجماعي كآلية مستحدثة لتمويل المؤسسات الناشئة في الدول العربية: الفرص والتحديات". (مجلة البحوث الإدارية والاقتصادية، يونيو ٢٠٢١م): ٥٠.

(٢) د. أحمد بن هلال الشيخ، "التمويل الجماعي - دراسة فقهية تطبيقية، سلسلة الأبحاث القضائية". (مجلة قضاء، الجمعية العلمية القضائية السعودية، العدد (٦١)، ٢٠١٩م): ٣١٠.

(٣) د. أحمد بن هلال الشيخ، "المرجع السابق". ٣١٠-٣١١.

ظهور منصة "كيفأ أورغ" (KIVA. ORG) كأول منصة إلكترونية تعمل في مجال تجميع الأموال في شكل مساهمات صغيرة وتقديمها في شكل قروض صغيرة للأفراد لمساعدتهم في القيام بمشروعاتهم الناشئة، أعقبها منصة "بروسبر" (Prosper) التي ظهرت في الولايات المتحدة الأمريكية كمنصة متخصصة في استقطاب الأموال الصغيرة وإقراضها لأصحاب المشروعات الناشئة<sup>(١)</sup>.

**٢ - مفهوم التمويل الجماعي:** هنالك عدة تعريفات تمت صياغتها للتعبير عن مفهوم التمويل الجماعي، فقد تم تعريفه على أساس أنه "آلية مبتكرة لتمويل المشروعات من خلال تجميع الأموال، والتي تكون في بعض الأحيان بمبالغ صغيرة، من عدد كبير من الجمهور، حيث يتم من خلال هذه الآلية الربط بين أولئك الذين يمكنهم تقديم الأموال من خلال إقراضها أو استثمارها بشكل مباشر وبين أولئك الذين يرغبون في الحصول على تمويل لمشروعاتهم"<sup>(٢)</sup>، كما يُعرّف أيضاً بأنه "طلب الحصول على دعم مالي من خلال منصة إلكترونية تجمع بين الممولين وطالبي التمويل"<sup>(٣)</sup>، وهنالك تعريفات أخرى لا تختلف في مضمونها عن هذين التعريفين، مثل تعريف البنك الدولي الذي يُعرّفه على أنه "وسيلة ممكنة عبر الإنترنت للشركات

(١) د. هاجد بن عبد الهادي العتيبي، "منصات التمويل الجماعي - دراسة فقهية تأصيلية". (مجلة

الجامعة الإسلامية للعلوم الشرعية ١٩٨، سبتمبر ٢٠٢١م): ٥٨٠.

(٢) د. قديش خولة ود. كتاف شافية، "منصات التمويل الجماعي الإسلامية كأحد مصادر

التمويل الحديثة في تحقيق التنمية الاقتصادية دراسة حالة منصة Ethis للتمويل الجماعي

الإسلامية"، (مجلة التمويل والاستثمار والتنمية، المجلد (٧)، العدد (١)، يونيو ٢٠٢٢م):

٢٩٨.

(٣) A Theory of Crowdfunding: A Mechanism Design Approach with Demand Uncertainty and Moral Hazard, Roland Strausz, American Economic Review, Volume (١٠٧) Number (٦), ٢٠١٤

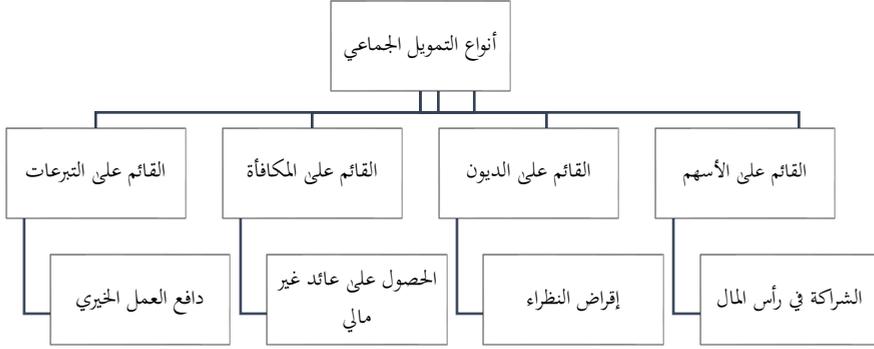
أو المؤسسات الأخرى لجمع الأموال - تتراوح قيمتها عادة من حوالي ألف دولار أمريكي إلى مليون دولار أمريكي- في شكل تبرعات أو استثمارات من عدة أفراد<sup>(١)</sup>، كذلك تعريف المنظمة الدولية لهيئات سوق المال والتي تُعرِّفه بأنه "مصطلح شامل يصف استخدام مبالغ صغيرة من المال، يتم الحصول عليها من عدد كبير من الأفراد أو المنظمات، لجمع الأموال لمشروع أو قرض تجاري / شخصي أو تمويل احتياجات أخرى من خلال منصات قائمة على الإنترنت"<sup>(٢)</sup>، ويُلاحظ أن جميع التعريفات لا تخلو في تحديدها لمفهوم التمويل الجماعي من ثلاثة عناصر تجمع عليها، هي: جمع مبالغ مالية، من عدد من الممولين وتوجيهها إلى عدد من المقترضين، عبر آلية إلكترونية.

٣ - أنواع التمويل الجماعي: عادة ما يتم التمييز بين أربعة أنواع من أنواع التمويل الجماعي وذلك بحسب طبيعة وصورة كل نوع منها، وذلك على النحو الذي يُوضِّحه الشكل رقم (١).

(١) نقلاً عن: رمزي زعيمي وسارة بن مالك، "منصات التمويل الجماعي: بين النظرية والتطبيق كآلية لتمويل المؤسسات الناشئة في الدول العربية-مع الإشارة للجزائر". (مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال مجلد (٧)، العدد (١-خاص)، مارس ٢٠٢٣م): ٤٣.

(٢) survey response report, IOSCO, Madrid, Crowdfunding ٢٠١٥، P.٣، ٢٠١٥.

## شكل (١): أنواع التمويل الجماعي بحسب طبيعة كل نوع



### المصدر: إعداد الباحث

٤ - أهمية التمويل الجماعي: ترتبط أهمية التمويل الجماعي بالأهداف التي يُحَقِّقُها والمنافع التي تتولَّد عنه، وتتلخص فيما يلي (١):

- توفير التمويل اللازم للمشاريع الصغيرة والمتوسطة ومشاريع ريادة الأعمال التي تُعجز عن الحصول عليه من مؤسسات التمويل التقليدية، وذلك من خلال تقديم حلول بديلة للتمويل وإيجاد قنوات للاستثمار.

- تجسيد مبادئ التعاون والتكافل والمشاركة بين أفراد المجتمع لدعم المشاريع الإبداعية والمبتكرة لديهم.

- تعزيز مستويات الشمول المالي الذي يعتبر عاملاً أساسياً في تحقيق سبعة أهداف من أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر التي أطلقتها الأمم المتحدة في العام

(١) سلوى ملاك ولحلو بوخاري، "منصات التمويل الجماعي الإسلامي بين النظرية والتطبيق مع الإشارة إلى بعض النماذج الناجحة في العالم العربي". (مجلة رؤى اقتصادية، المجلد (١٥)، العدد (١)، ٢٠٢٠م): ٢٥٥، انظر كذلك: د. قديش خولة ود. كتاف شافية، "منصات التمويل الجماعي الإسلامية كأحد مصادر التمويل الحديثة في تحقيق التنمية الاقتصادية دراسة حالة منصة Ethis للتمويل الجماعي الإسلامية"، ٢٩٨.

٢٠١٥م (١).

**ثانياً: التمويل الجماعي بالدين:** يُعتَبَر هذا النوع من أنواع التمويل الجماعي هو الأسرع نموًا من بين الأنواع الأخرى، حيث تقوم فكرته على إقراض المال للأفراد والشركات مقابل فائدة أو بدون فائدة، فمنصات التمويل الجماعي المتخصصة في هذا النوع تعمل على جمع الأموال من الأفراد ثم تقدمها في شكل قروض لأصحاب المشروعات المؤهلة، فالممولون يقدمون مبلغ التمويل المطلوب في شكل جماعي، وغالبًا ما يكون ذلك مقابل نسبة محددة، على أن يقوم صاحب المشروع بسداد هذا المبلغ لاحقًا على مدى فترة من زمن بداية تنفيذ المشروع، ووفقًا لهذا النوع يمكن القيام بالتمويل بطرقٍ مختلفة، تشمل تقديم قرض بدون فائدة، أو بفائدة رمزية، أو قرض يتم تسديده في حالة الربح فقط، أو قرض بدون فائدة على أن يُخصَّصَ جزء من أرباح المشروع لأي من الأعمال الخيرية<sup>(٢)</sup>، وتتميز بعض القروض ووفقًا لهذا النوع عن القروض التقليدية ببعض الخصائص، أهمها تلك المتعلقة بأساليب تسديد أقساطها، بحيث لا يبدأ أصحاب المشروعات المقترضة عملية سداد الأقساط إلا إذا بدأت تلك المشروعات في تحقيق الإيرادات أو الأرباح الكافية<sup>(٣)</sup>.

(١) Setting Bodies and Financial Inclusion: The -Global Standard

٢٠١٦، Evolving Landscape, GPFI, White Paper, Washington, p ٢٣.

(٢) فارس طارق وآخرون، "التمويل الجماعي كآلية مستحدثة لتمويل المؤسسات الناشئة في

الدول العربية: الفرص والتحديات". (مجلة البحوث الإدارية والاقتصادية، يونيو ٢٠٢١م):

٥١.

(٣) د. عمران عبد الحكم ود. فريد مصطفى، "منصات التمويل الجماعي كآلية مبتكرة لتمويل

المشروعات - عرض تجربة سلطة لندن الكبرى في مجال التمويل الجماعي للمشروعات

العمومية". مجله الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد (٧)، العدد (١)،

٢٠١٨م): ٢٩٦.

ثالثاً: آلية عمل التمويل الجماعي بالدين: تتم عمليات التمويل الجماعي بالدين عبر منصات إلكترونية متخصصة في هذا المجال، فهي منصات على الإنترنت تجمع بين أصحاب الفوائض المالية وأصحاب العجز المالي بطريقة لامركزية، تُتيح لأصحاب الفوائض استثمارها ولأصحاب العجز الحصول على التمويل اللازم لمشروعاتهم<sup>(١)</sup>، ويتم تعريف منصات التمويل الجماعي بأكثر من صورة، وأهمها ما يُعرّفها بأنها: "طريقة يمكن من خلالها طرح الأفكار الجديدة من أصحابها واستخدام كل الأدوات لشرح أفكارهم ومستقبلها وتحديد سقف مادي لتنفيذها، ليتلقوا بعدها مساهمات ممن يدعمون تلك الأفكار بأحد وسائل التمويل التي يحدونها ويوافق عليها الممولون مقابل نسبة الفائدة التي تم عرض الأفكار من خلالها عبر شبكات التواصل الاجتماعي"<sup>(٢)</sup>، كما تُعرّف أيضاً بأنها: "تلك المواقع الإلكترونية التي تُتيح الحصول على الأموال من خلال مساهمات عدد كبير من الأفراد فيها بمبالغ صغيرة"<sup>(٣)</sup>، حيث تتميز هذه المنصات بعدد من الخصائص مقارنة بمؤسسات التمويل التقليدية، أهمها: الشفافية في إدارة الأموال وسرعة إعداد حملات التمويل، وإمكانية تسويق الأفكار الجديدة والرائدة والمشاريع الناشئة، وجذب الأشخاص المهتمين بالأفكار، والتغذية الراجعة المباشرة من المساهمين أو الممولين، وقلة التكلفة، والمقارنة بين المشاريع واختيار

- (١) نصيرة محاجبية، ورايح بريش، "استخدام تقنيات التكنولوجيا المالية في الصناعة المالية الإسلامية - دراسة حالة دول منظمة التعاون الإسلامي". (حوليات جامعة قلمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد (١٦)، العدد (٢)، ديسمبر ٢٠٢٢م): ٩٩.
- (٢) أحلام مرسي محمد السنطاوي، "التمويل الجماعي في الدول العربية". (المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية، ٢٠٢٠م): ١٩٩.
- (٣) زكريا دمدوم وآخرون، "الحاجة الى التمويل الجماعي كآلية لدعم المؤسسات الناشئة". (حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، المجلد (٧)، العدد (٣)، ٢٠٢١م): ٤٤٠.

المؤهلة منها لعرضها على الجمهور، وتحقيق التكامل المجتمعي<sup>(١)</sup>. وتتم عملية التمويل الجماعي بالدين عبر هذه المنصات بعدة مراحل، تبدأ بمرحلة الاختيار الأولي من طرف المنصة للمشاريع المؤهلة، تليها مرحلة عرض حيثيات المشاريع المؤهلة للمستثمرين، ثم جمع الأموال اللازمة للتمويل من خلال إتاحة الفرصة لعدد كبير من الجمهور للمساهمة في التمويل، ثم تسليم التمويل لأصحاب المشاريع المؤهلة بعد اكتمال عملية جمع مبالغ التمويل المطلوبة للبدء في تنفيذها، وأخيراً البدء في تحصيل وسداد أقساط القروض المستحقة على أصحاب المشاريع التي تم تمويلها حسب الشروط المتفق عليها<sup>(٢)</sup>.

## المطلب الثاني: التمويل الجماعي بالدين كألية لتمويل المنشآت الصغيرة

### والمتوسطة

#### أولاً: مفهوم المنشآت الصغيرة والمتوسطة:

رغم أهمية الدور الذي تقوم به المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دفع عملية التنمية في العديد من الدول، إلا أن تحديد مفهومها بشكل حاسم ودقيق ما زال موضع اختلاف في الأوساط الاقتصادية والتنموية، وذلك بسبب اختلاف التعريفات التي حاولت الإحاطة بهذا المفهوم من جانب، وبسبب اختلاف مستويات المعايير الكمية التي يتم على أساسها التمييز بين المنشآت الصغيرة والمتوسطة من دولة لأخرى

(١) خلفاوي بسمة، "منصات التمويل الجماعي كأداة بديلة لتمويل المؤسسات الناشئة - عرض بعض التجارب العربية مع الإشارة لحالة الجزائر". (مجلة آراء للدراسات الاقتصادية الإدارية، المجلد: ٤، العدد: ٢، ٢٠٢٢م): ٢٤١.

(٢) The role of due diligence in crowdfunding platforms, Douglas J. Cumming and others, Journal of Banking and Finance, ٢٠١٩، Volume (١٠٨)، P ٢.

وفقاً لحُجْم اقتصاد كل دولة من جانب آخر، ومن أهم التعريفات في هذا الشأن تعريف البنك الدولي، والذي يَعْتَمِد على ثلاثة معايير كمية في التمييز بين المنشأة المصغرة والمنشأة الصغيرة والمنشأة المتوسطة، وذلك على نحو ما يوضحه الجدول رقم (١).

### جدول (١): تصنيف البنك الدولي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة

التصنيف	عدد العمال	إجمالي الأصول	حجم المبيعات السنوي
مصغرة	أقل من ١٠ عمال	أقل من ٣٠٠ ألف دولار	أقل من ١٠٠ ألف دولار
صغيرة	أقل من ٥٠ عامل	أقل من ٣ مليون دولار	أقل من ٣ مليون دولار
متوسطة	أقل من ٣٠٠ عامل	أقل من ١٥ مليون دولار	أقل من ١٥ مليون دولار

المصدر: تقرير المؤسسة المالية الدولية، البنك الدولي، ٢٠١٢، على الرابط: <https://documents1.worldbank.org>

[//documents1.worldbank.org](https://documents1.worldbank.org)

أما تعريف لجنة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية في الدول النامية فيذهب إلى أن المنشأة الصغيرة هي التي يعمل فيها ما بين ١٥ إلى ١٩ عاملاً، والمؤسسة المتوسطة هي التي يعمل فيها ما بين ٢٠ إلى ٩٩ عاملاً<sup>(١)</sup>.

وفي الواقع فإن حجم اقتصاد الدولة يمثل عاملاً مؤثراً في تحديد تصنيفات المنشآت ما بين صغيرة ومتوسطة، فما تعتبر منشأة صغيرة في دولة متقدمة ينظر إليها كمنشأة متوسطة في الدول النامية، وما ينظر إليها كمنشأة متوسطة في الدول المتقدمة تعد منشأة كبيرة في الدول النامية.

### ثانياً: حاجة المنشآت الصغيرة والمتوسطة إلى التمويل التشغيلي:

تواجه المنشآت الصغيرة والمتوسطة صعوبات حمة في الحصول على التمويل

(١) د. محمد عبد الحليم عمر، "التمويل عن طريق القنوات التمويلية غير الرسمية". (الدورة الدولية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصادات المغاربية جامعة فرحات عباس، الجزائر، ٢٥-٢٨ مايو ٢٠٠٣م): ٣.

اللازم لنشاطها، خاصةً في ظل الشروط التمويلية المعقدة لدى المصارف التجارية، والتي تتطلب ضمانات عالية، بالإضافة إلى ارتفاع تكلفة التمويل بسبب ارتفاع أسعار الفائدة على القروض، كما أن المنشآت الصغيرة تعاني كثيراً من إمكانية الحصول على التمويل اللازم للبدء في أنشطتها، مما قد يؤدي إلى إخفاق عملية التطور والابتكار في مجال ريادة الأعمال، إذ تواجه منذ مراحل دورة حياتها الأولى وفي مراحل نموها الأخرى عدة تحديات، يَتَمَثَّلُ أهمها في مشكلة الحصول على التمويل، والتي تواجه فيه صعوبة كبيرة نتيجة لتجنب المصارف التجارية التعامل معها وتوفير التمويل لها بسبب المخاطر العالية المرتبطة بطبيعتها تكوينها ونقص الضمانات التي تَطَلَّبُها منها تلك المصارف<sup>(١)</sup>.

### ثالثاً: التمويل الجماعي بالدين كخيار تمويلي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة:

إن التمويل الجماعي بالدين يُمَثِّلُ خياراً مناسباً لتوفير التمويل الذي تحتاجه المنشآت الصغيرة والمتوسطة في ظل صعوبة حصولها عليه من المؤسسات التمويلية التقليدية، خاصةً وأنه يُعَدُّ مصدرًا تمويليًا ملائمًا للطبيعة المالية لهذه المنشآت، وتؤكد الدراسات الإحصائية التي أُجريت في الدول الرائدة في مجال التمويل الجماعي، أن هناك ميلاً كبيراً لدى المستثمرين ورجال الأعمال لاستثمار أموالهم عن طريق منصات التمويل الجماعي، وأن المنشآت الصغيرة والمتوسطة هي المعنيتة أكثر من غيرها في هذا المجال<sup>(٢)</sup>.

(١) مصطفى بورنان وعلي صولي، "الاستراتيجيات المستخدمة في دعم وتمويل المؤسسات الناشئة (حلول لإنجاح المؤسسات الناشئة)". (مجلة دفاقر اقتصادية، المجلد (١٢)، العدد (١)، ٢٠٢٠م): ١٣٨-١٤٣.

(٢) الصالحين محمد العيش، "الحوكمة والتمويل الجماعي (قراءة في التجربة الفرنسية)". (مجلة كلية القانون الكويتية العالمية ١، ملحق خاص بأبحاث المؤتمر السنوي الثالث - الحوكمة والتنظيم

لقد أظهرت دراسة ميدانية شملت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الولايات المتحدة الأمريكية، والتي استفادت من منصة "كيفاً" للتمويل الجماعي القائم على الإقراض (التمويل بالدين) أن ثلث الذين حصلوا على تمويل من هذه المنصة عن طريق الاقتراض لم يكن بمقدورهم الحصول على ذلك التمويل من المؤسسات التقليدية، وأن نحو ٧٠% ممن حصلوا على تمويل منها نجحوا في زيادة حجم مبيعاتهم، وأن نحو ٦٣% منهم نمت أرباحهم<sup>(١)</sup>. وبحسب بعض الدراسات، فإن للتمويل الجماعي القدرة على تعزيز البنية التحتية المالية اللازمة لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال توفير مصادر غير تقليدية جديدة لتمويلها وفقاً لصيغ عديدة<sup>(٢)</sup>.

### المطلب الثالث: الأبعاد التأصيلية للتمويل الجماعي بالدين

أولاً: مقارنة مفهوم التمويل الجماعي بالدين بالمفهوم الإسلامي للتمويل والاستثمار: على نحو ما تم بيانه في المطلب الأول حول مفهوم التمويل الجماعي بشكل عام، والتمويل الجماعي بالدين بشكل خاص، يلاحظ أن هذا المفهوم ينطوي على بعدين، بعد تمويلي يتعلق بسد حاجة أصحاب المشروعات إلى التمويل اللازم لتسيير الأعمال والعمليات التشغيلية، وبعد استثماري يتعلق بحاجة الممولين (المستثمرين) إلى استثمار أموالهم ومدخراتهم بما يحقق لهم عائدات تنمي تلك الأموال والمدخرات، وبالنظر إلى مفهومي كل من التمويل والاستثمار من منظور الاقتصاد الإسلامي يلاحظ توافقه مع مفهوم التمويل الجماعي بكل أنواعه، ففي ما يتعلق

القانوني لأسواق المال): ٦٢٩.

(١) Crowding, Financing Solutions for Sustainable Development,

UNDP, June ٢٠١٩, P ٤.

(٢) History, development, Policies, and -Crowdfunding industry

potential issues, Ying Zhao and others, Journal Public Affairs,

Version (١٩), P ٢.

بمفهوم التمويل من وجهة النظر الإسلامية فإنه يمكن بيانه من خلال أكثر من تعريف، حيث يعرف على أساس أنه: "تقديم المال من طرف إلى آخر وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها، بأحد صيغ التمويل الجائزة شرعاً، وذلك مقابل عوض معلوم أو من غير عوض، للاستفادة منه في الأغراض الاستهلاكية أو الاستثمارية أو التنموية المباحة شرعاً"<sup>(١)</sup>، كما يعرف بأنه "اتفاق بين طرفين، ممثلين في المقرض والمقترض، حيث يقدم المقرض الأموال بشكليها النقدي والعيني، إلى المقترض، وذلك لتحقيق عائد للطرفين ضمن ضوابط الشريعة الإسلامية"<sup>(٢)</sup>، وفي تعريف ثالث هو: "توفير المال لمن ينتفع به، سواء للحاجات الشخصية أو بغرض الاستثمار، عن طريق أدوات مالية متوافقة مع الشريعة، مثل عقود المراجعة والمشاركة والإجارة والاستصناع أو القرض"<sup>(٣)</sup>، وبإسقاط مفهوم التمويل الإسلامي وفقاً لهذه التعريفات على مفهوم التمويل الجماعي بالدين يلاحظ انطباقه عليه، حيث تتوفر فيه أهم العناصر التي يقوم عليها مفهوم التمويل الإسلامي من وجود طرفين (ممول وطالب تمويل)، ومال محل العلاقة بين الطرفين، ومنفعة تعود عليه، وأن تكون العملية التمويلية وفقاً لصيغة إسلامية.

أما بالنسبة لمفهوم الاستثمار من وجهة نظر الاقتصاد الإسلامي فإنه يعرف

- (١) إبراهيم عبد الحميد عبادة وميساء منير ملحم، "الأهمية الاقتصادية للتمويل الإسلامي في الأردن - دراسة حالة البنك الإسلامي الأردني والبنك العربي الإسلامي الدولي". مجلة دراسات علوم الشريعة والقانون، جامعة اليرموك، ٤٦، ٣، (٢٠١٩م): ٢٨٩.
- (٢) صافي أحمد وتشيكو فوزي، "أثر التمويل المصرفي الإسلامي على التنمية الاقتصادية في المملكة العربية السعودية - دراسة تحليلية قياسية". ورقة بحثية، يونيو (٢٠٢٢م): ٣.
- (٣) صلاح بن فهد الشلهوب، "صناعة التمويل الإسلامي ودورها في التنمية". (جامعة الملك فهد للبترول ٢٠٠٧م): ٣.

على أساس أنه "تنمية المال شرط مراعاة الأحكام الشرعية عند استثماره، فهو ثمر المال في أي قطاع من القطاعات الإنتاجية، سواء كان ذلك في التجارة أو الصناعة أو غيرها من الأنشطة الاقتصادية الأخرى"<sup>(١)</sup>، وفي تعريف آخر هو "عبارة عن جهد واعي ورشيد يبذل في الموارد المالية والقدرات البشرية بهدف تكثيرها وتنميتها والحصول على منافعها وثمارها"<sup>(٢)</sup>، وبإسقاط هذا المفهوم على التمويل الجماعي بالدين يلاحظ أنه يتوافق مع الجانب المتعلق بالمول (المقرض/المستثمر) كطرف أساسي في هذه العملية، إذ أن مدخله إليها هو مدخل استثماري يهدف إلى الحصول على عائد نتيجة لمشاركته في توفير التمويل المطلوب للفرصة الاستثمارية المطلوبة، خاصة وأن هذه العملية تتم وفقاً لصيغ إسلامية.

ثانياً: الابتكار المالي كضرورة في الاقتصاد الإسلامي: يعرف الابتكار عموماً بعدة تعريفات، أهمها هو الذي يرى أنه "الطرق أو الأساليب الجديدة المختلفة الخارجة أو البعيدة عن التقليد، التي تستخدم في عمل أو تطوير الأشياء والأفكار، وهو عملية عقلية تعبر عن التغييرات الكمية والجذرية أو الجوهرية في التفكير، وفي الإنتاج أو المنتجات، وفي العمليات أو طرق وأساليب الأداء، وفي التنظيمات والهياكل"<sup>(٣)</sup>، والابتكار بهذا المعنى يمكن أن يكون في المنتج أو في العملية الإنتاجية

- (١) زيد الخير ميلود، "ضوابط الاستقرار المالي في الاقتصاد الإسلامي، الملتقى الدولي الأول: الاقتصاد الإسلامي: الواقع ورهانات المستقبل". (١٤٣٢هـ): ٣.
- (٢) شوقي أحمد دنيا، "تمويل التنمية في الاقتصاد الإسلامي - دراسة مقارنة". (بيروت: مؤسسة الرسالة ١٩٨٤م): ٥٢.
- (٣) نيفين حسن محمد، "دور الابتكار والإبداع المستمر في ضمان المركز التنافسي للمؤسسات الاقتصادية في الدول - دراسة حالة دولة الإمارات". (دولة الإمارات العربية المتحدة، وزارة الاقتصاد، ٢٠١٦م): ٦.

بحيث يتم الإتيان بطريقة أو تكنولوجيا جديدة، أو في الخدمة أيّ كان شكلها أو نوعها، وتدخل في ذلك الخدمات المالية، ولم يعد خافياً على أحد أن الابتكار أصبح من الحلول الجوهرية للمشكلات التي تواجه المنظمات والمؤسسات الاقتصادية من أجل المنافسة والبقاء في عالم متغير ومتسارع، بل أصبح واحداً من محركات النمو وأدوات مواجهة التحديات، الأمر الذي يجعله عملاً لازماً وليس خياراً ضمن منظومة عمل الاقتصاد الإسلامي<sup>(١)</sup>، وعلى هذا الأساس فإن الابتكار يعد ضرورياً في تحقيق رفاهية المجتمعات المسلمة في الحدود التي يسمح بها الشرع من حيث التوسعة على الناس بما تتحقق معه الحياة الطيبة التي يريدونها لهم الله، على أن يرتبط ذلك بمقاصد الشريعة في هذا الجانب.

**ثالثاً الأبعاد المقاصدية المرتبطة بالتمويل الجماعي بالدين:** إن أبرز ما يميز الشريعة الإسلامية في تعاملها مع ما يستجد من تطورات في شتى مجالات الحياة أنها تقبل كل ما لا يتعارض مع مبادئها وتعاليمها، وأنها إنما تسعى لتحقيق مقاصد وغايات مثلى، متى ما تحقق لها ذلك من خلال آلية مبتكرة أو نظام مبتكر متوافق معها دعت له وتبنته<sup>(٢)</sup>، وآلية التمويل الجماعي بأنواعها المختلفة تدخل ضمن الآليات التمويلية المبتكرة، خاصة وأنها مما يمكن تصنيفه باعتباره أداة من أدوات الاقتصاد الرقمي التي تقوم على تطبيق تقنيات البيانات والذكاء الاصطناعي، حيث تتم من خلاله الكثير من المعاملات، فيما يمثل غيابها تأخراً كبيراً من حيث التكلفة

- (١) نيفين حسن محمد، "دور الابتكار والإبداع المستمر في ضمان المركز التنافسي للمؤسسات الاقتصادية في الدول - دراسة حالة دولة الإمارات": ٣.
- (٢) العبيدي إبراهيم عبد اللطيف الأعظمي، "نحو اقتصاد رقمي منضبط - رؤية شرعية". منتدى فقه الإقتصاد الإسلامي الرابع (٢٠١٨م): ١٣.

والجهد بالنسبة للأفراد والمؤسسات والدول<sup>(١)</sup>.

ومن الناحية المقاصدية فإنه يمكن النظر إلى آلية التمويل الجماعي، بما في ذلك التمويل الجماعي بالدين من زاوية تحقيق المصالح والمنافع، وذلك من حيث إسهامها في تسيير وتيسير معاملات الناس المالية في ما يتعلق بالتمويل والاستثمار، فهي تتسم بالسرعة وعدم التعقيد والبيروقراطية، فضلا عن قدرتها على تمكين عدد أكبر من الناس من الدخول إلى عالم الاستثمار دون التعرض للتعقيدات والصعوبات التي تعوق الدخول في الاستثمار التقليدي، وكل ما تقدم يقع ضمن مقاصد الشريعة المتعلقة بحفظ المال وتنميته<sup>(٢)</sup>، ومن جانب آخر وفي إطار الأبعاد المقاصدية لآلية التمويل الجماعي بالدين، فإنها مما يتحقق به المقصد الشرعي في رواج المال واستثماره، فرواج المال وتداوله من المرتكزات المقاصدية في الفكر المالي الإسلامي، ويؤيد ذلك قوله تعالى: ﴿كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةٌ بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ﴾ [سورة الحشر: ٧]، ومرتكزات رواج المال في الإسلام تتمثل في تحريم الربا الذي يجعل المال دولة بين ففة الأغنياء فقط، وتسهيل المعاملات، والتوسع في العقود وتسهيلها وفتح باب التجديد والابتكار في ما يتعلق بها، وتقبل الجديد المبتكر فيها من كافة الحضارات والأمم<sup>(٣)</sup>، وعلى صعيد ثالث فإن من المصالح التي تتحقق من خلال آلية عمل التمويل الجماعي بالدين، تلك المتعلقة بتعبئة المدخرات الصغيرة وإعادة توظيفها في مختلف الأنشطة الاستثمارية، وذلك من

(١) العبيدي إبراهيم عبد اللطيف الأعظمي، "المرجع السابق": ١٣.

(٢) عبد العظيم أبو زيد، "التطبيقات المالية للذكاء الاصطناعي - مسائل شرعية وأبعاد

مقاصدية". مجلة أسرار الدولية للمالية الإسلامية، ١٣، ٢، (ديسمبر ٢٠٢٢م): ٥٦.

(٣) عبد المجيد عبيد حسن صالح وحبیب الله زكريا، "دور العالم الرقمي وأثره في تحقيق أهداف

الاقتصاد الإسلامي: دراسة فقهية". مجلة الفقه وأصوله، الجامعة الإسلامية العالمية، ماليزيا،

(٢٠١٩م): ٦٣-٦٤.

خلال استقطاب مدخرات أصحاب الدخول الصغيرة والمتوسطة وجذبها نحو الأوعية الاستثمارية، وتسهم بذلك في توزيع قاعدتي الادخار والاستثمار على غرار ما تفعل المصارف التجارية الإسلامية<sup>(١)</sup>.

## المبحث الثاني: منصات التمويل الجماعي بالدين في المملكة العربية السعودية

### وتمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة

#### المطلب الأول: واقع منصات التمويل الجماعي بالدين ونشاطها في المملكة

##### العربية السعودية

أولاً: الأطر التنظيمية التي تعمل من خلالها منصات التمويل الجماعي: يأتي الاهتمام بنشاط التمويل الجماعي والتوسع فيه، بكافة أنواعه، في المملكة العربية السعودية في إطار برنامج تطوير القطاع المالي، الذي يُمثّل إحدى البرامج التنفيذية لرؤية المملكة ٢٠٣٠، حيث أُطلق البرنامج في العام ٢٠١٧م بهدف تمكين المؤسسات المالية من دعم نمو القطاع الخاص وتطوير سوق مالية متقدمة<sup>(٢)</sup>. وتتمثّل الجهات الإشرافية والرقابية على نشاط التمويل الجماعي بالدين في كل من البنك المركزي السعودي وهيئة السوق المالية، وبينما يقوم البنك المركزي بالإشراف والرقابة على المنصات التي تقوم بتجميع التمويل من الجمهور المستثمر، وتقديمها في شكل قروض تمويلية للشركات طالبة التمويل، فإن هيئة السوق المالية تقوم بالإشراف والرقابة على المنصات التي تتعامل في أدوات الدين، حيث تتمثّل الأطر التنظيمية التي تستند

(١) إبراهيم عبد الحميد عبادة، وميساء منير ملحم، "الأهمية الاقتصادية للتمويل الإسلامي في

الأردن - دراسة حالة البنك الإسلامي الأردني والبنك العربي الإسلامي الدولي": ٢٩١.

(٢) المملكة العربية السعودية، البرامج التنفيذية لرؤية المملكة ٢٠٣٠م، برنامج تطوير القطاع

المالي، ٢٠١٧م. استرجعت بتاريخ: ٢٠٢٣/٥/١٥م من موقع برنامج التطوير المالي:

<https://www.vision2030.gov.sa/ar/v2030>

إليها هاتان الجهتان في القيام بأعمالهما الإشرافية والرقابية في كل من قواعد ممارسة نشاط التمويل الجماعي بالدين، والصادر من البنك المركزي السعودي (ساما) في يونيو ٢٠٢٠م استنادًا إلى الصلاحيات المخوّلة له بموجب نظام مراقبة شركات التمويل الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٥١) وتاريخ ١٣/٨/١٤٣٣هـ، والقواعد المنظمة للمنشآت ذات الأغراض الخاصة الصادرة عن مجلس هيئة السوق المالية في إبريل ٢٠١٨م، والمعدلة في ٢٨/١/٢٠٢١م، وفيما يلي الملامح الأساسية لكل منهما:

**١- قواعد ممارسة نشاط التمويل الجماعي بالدين المحدثه:** تضمنت المادة الأولى في هذه القواعد مجموعة من التعريفات الأساسية، تتعلق بنشاط التمويل الجماعي بالدين ومنشأته والمنصات التي ترتبط بها والمستفيدين من التمويل والمشاركين بتقديم التمويل<sup>(١)</sup>، أما رأس المال الابتدائي للشركات التي تملك منصات التمويل الجماعي بالدين فقد حدده المادة السادسة بخمسة ملايين ريال كحد أدنى، يمكن للبنك المركزي رفعه أو خفضه وفقًا لأوضاع السوق<sup>(٢)</sup>. وفيما يتعلق بمدة الترخيص فإن المادة الثالثة عشرة من قواعد ممارسة نشاط التمويل الجماعي بالدين حددتها بخمس سنوات قابلة للتجديد بناء على طلب المنشأة وموافقة البنك المركزي، والذي يملك حق إلغاء الترخيص وفقًا لاعتبارات حدّتها المادة الرابعة عشرة من نفس القواعد<sup>(٣)</sup>، أما فيما يتعلق بالإفصاح فإن المادة التاسعة والعشرين تُلزم منشأة التمويل الجماعي بالدين بتوضيح طبيعة الأعمال المقدمة عن طريق منصتها، وبوضع الإقرارات

(١) البنك المركزي السعودي، "قواعد ممارسة التمويل الجماعي بالدين المحدثه". (ديسمبر

٢٠٢١م): ٣.

(٢) البنك المركزي السعودي، "المرجع السابق": ٥

(٣) البنك المركزي السعودي، "المرجع السابق": ٦-٧

والتعهدات المناسبة لاطلاع المشاركين والمنشأة المستفيدة وموافقهم عليها قبل استخدام المنصة، وبالكشف بشكل واضح في المنصة عن المعلومات الأساسية حول كيفية عمل الخدمة، وبالإفصاح بشكل واضح عبر منصتها الإلكترونية عن المخاطر المهمة التي قد تواجه المشاركين من استخدام هذه المنصة لمنح التمويل<sup>(١)</sup>.

## ٢- القواعد المنظمة للمنشآت ذات الأغراض الخاصة: تَهْدَف هذه القواعد

إلى تنظيم نشاط المنشآت ذات الأغراض الخاصة، بما في ذلك تأسيسها والترخيص لها وتسجيلها وإدارتها والنشاطات المرتبطة بها التي تُزاولها<sup>(٢)</sup>، والمنشأة ذات الأغراض الخاصة هي منشأة مؤسسة ومرخص لها من هيئة السوق المالية بموجب القواعد المنظمة للمنشآت ذات الأغراض الخاصة لإصدار أدوات دين أو وحدات استثمارية، وتنتهي بانتهاء الغرض الذي أُسِّسَت من أجله، وذلك وفقاً للقواعد والأحكام التي تُصَدِّرها الهيئة<sup>(٣)</sup>. وتتمثل أدوات الدين التي تُصَدِّرها هذه المنشآت في كل من أدوات الدين المرتبطة بأصول، والتي يتحدد العائد المستحق لحاملها بنسبة العوائد المحققة على أصول المنشأة ذات الأغراض الخاصة، وأداة الدين المدعومة بأصول، والتي يعتمد العائد المستحق لحاملها كُلياً على العوائد المحققة على أصول المنشأة ذات الأغراض الخاصة، وأداة الدين المبنية على الديون، والتي لا يعتمد العائد المستحق لحامله على العوائد

(١) البنك المركزي السعودي، "المرجع السابق": ١٣-١٤.

(٢) هيئة السوق المالية السعودية، "القواعد المنظمة للمنشآت ذات الأغراض الخاصة المعدلة".

١٤ / ١ / ٢٠٢١ م): ٨.

(٣) هيئة السوق المالية السعودية، "المنشآت ذات الأغراض الخاصة". استرجعت بتاريخ:

٢٠٢٣/٥/٢٠ م من موقع: <https://cma.org.sa/Market/SPEs/Pages/default.aspx>

المحققة على أصول المنشأة ذات الأغراض الخاصة<sup>(١)</sup>.

وفقاً للمادة الثامنة من هذه القواعد فإنه يُشترط للترخيص للمنشأة ذات الأغراض الخاصة أن لا تشترك في أي نشاط عدا إصدار أدوات الدين وإصدار أسهم لأغراض التأسيس، إلى جانب النشاطات المساندة اللازمة لتحقيق أغراضها<sup>(٢)</sup>. ويُصنّف نشاط المنشآت ذات الأغراض الخاصة المرخص لها من هيئة السوق المالية للقيام بإصدار أدوات الدين باعتباره نشاطاً يتعلق بالتمويل الجماعي بالدين عن طريق الأوراق المالية، والذي يتّمتل وفقاً للوائح هيئة السوق المالية في طرح أوراق مالية من خلال منصة تمويل جماعي بالأوراق المالية على مشتركى المنصة، وذلك بواسطة مؤسسة سوق مالية مرخص لها في ممارسة أعمال الترتيب<sup>(٣)</sup>.

ثانياً: منصات التمويل الجماعي بالدين المرخص لها في المملكة العربية السعودية: وتشمل كلاً من:

١- مجموعة المنصات المرخص لها من البنك المركزي السعودي: تتكوّن هذه المجموعة من ست منصات، تحمل أسماء شركات، وهي: شركة "منافع"<sup>(٤)</sup>، وشركة "رقمية"<sup>(٥)</sup>، .....

(١) هيئة السوق المالية السعودية، "قائمة المصطلحات المستخدمة في لوائح هيئة السوق المالية وقواعدها". (٢٧/٣/٢٠٢٣م): ٣.

(٢) هيئة السوق المالية السعودية، "القواعد المنظمة للمنشآت ذات الأغراض الخاصة المعدلة": ٨.

(٣) هيئة السوق المالية السعودية، "قائمة المصطلحات المستخدمة في لوائح هيئة السوق المالية وقواعدها": ٣٦.

(٤) استرجعت بتاريخ: ٢٥/٥/٢٠٢٣م من موقع منصة منافع: <https://www.manafa.sa>

(٥) استرجعت بتاريخ: ٢٥/٥/٢٠٢٣م من موقع منصة رقمية: <https://www.>

=

وشركة "تعميد"<sup>(١)</sup>، وشركة "سهلة"<sup>(٢)</sup>، وشركة "ليندو"<sup>(٣)</sup>، وشركة "فُرص"<sup>(٤)</sup>، وكل هذه الشركات تُبَايِر أعمالها في مجال التمويل الجماعي بالدين منذ تأسيسها، وتعمل هذه المنصات على ربط الشركات الصغيرة والمتوسطة ذات الجدارة الائتمانية التي تبحث عن تمويل مع المؤسسات والأفراد الذين يملكون أموالاً يرغبون في استثمارها، وتشمل خدماتها تمويل الفواتير والمخزون ونقاط البيع والتمويل الآجل وتمويل رأس المال العامل وتوسيع التمويل، وتمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تحصل على الموافقات الحكومية في المملكة العربية السعودية من خلال تمويل أوامر الشراء. وتشمل قائمة المستثمرين (الممولين) المتعاملين مع هذه المنصات كلاً من المستثمرين: الأفراد العاديين، والمستثمرين الأفراد المؤهلين، والمستثمرين المؤسسين (المؤسسات)<sup>(٥)</sup>.

#### جدول (٢): المنصات المرخص لها من البنك المركزي

اسم المنصة	تاريخ الترخيص	اسم الترخيص	حالة المنصة
ليندو	٢٠١٩/١٢/٨	التمويل الجماعي بالدين	تعمل

raqamyah.com

(١) استرجعت بتاريخ: ٢٥/٥/٢٠٢٣ م من موقع منصة تعמיד: <https://www.taameed.com>

taameed.com

(٢) استرجعت بتاريخ: ٢٥/٥/٢٠٢٣ م من موقع منصة سهلة: <https://sahlahcf.com.sa>

com.sa

(٣) استرجعت بتاريخ: ٢٥/٥/٢٠٢٣ م من موقع منصة ليندو: <https://lendo.sa>

(٤) استرجعت بتاريخ: ٢٥/٥/٢٠٢٣ م من موقع منصة فرص: <https://www.forusinvest.com>

/forusinvest.com

(٥) هيئة السوق المالية السعودية، "قائمة المصطلحات المستخدمة في لوائح هيئة السوق المالية

وقواعدها". (٢٧/٣/٢٠٢٣ م): ٢٣-٢٥.

تعمل	التمويل الجماعي بالدين	٢٠٢٠/٤/١٨	سهولة
تعمل	التمويل الجماعي بالدين	٢٠٢٠/٤/١٨	منافع
تعمل	التمويل الجماعي بالدين	٢٠٢٠/٤/١٨	رقمية
تعمل	التمويل الجماعي بالدين	٢٠٢٣/١/٢٣	تعميد
تعمل	التمويل الجماعي بالدين	٢٠٢٣/١/٢٣	فرص

المصدر: إعداد الباحث بالاستفادة من بيانات موقع البنك المركزي، على

الرابط: <https://www.sama.gov.sa>

## ٢- مجموعة منصات التمويل الجماعي بالدين المرخص لها من هيئة السوق

المالية: تشمل هذه المجموعة المنصات التي تتعامل في أدوات الدين، وتُصنّف إحدى عشر منصة، خمسة منها فقط هي التي بدأت مزاوله نشاطها منذ تأسيسها في العام ٢٠٢٠م، بينما البقية ما زالت حديثة العهد، أما المنصات الخمسة التي تزاوّل نشاطها فهي كل من منصة "صكوك"<sup>(١)</sup>، ومنصة "مضاربة"<sup>(٢)</sup>، ومنصة "ركيز"<sup>(٣)</sup>، ومنصة "ترميز"<sup>(٤)</sup>، ومنصة "دينار"<sup>(٥)</sup>، فهذه المنصات تعمل على جمع الأموال لصالح مقدمي الطلبات من أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة في مختلف القطاعات، خاصة القطاع الصحي والقطاع التعليمي والقطاع السياحي وذلك من خلال الترويج

(١) استرجعت بتاريخ: ٢٦/٥/٢٠٢٣م من موقع منصة صكوك: <https://sukuk.sa>

(٢) استرجعت بتاريخ: ٢٦/٥/٢٠٢٣م من موقع منصة مضاربة: <https://mudaraba.sa>

(٣) استرجعت بتاريخ: ٢٦/٥/٢٠٢٣م من موقع منصة ركيز: <https://rakeez.sa>

(٤) استرجعت بتاريخ: ٢٦/٥/٢٠٢٣م من موقع منصة ترميز: <https://www.tarmeez.co>

(٥) استرجعت بتاريخ: ٢٦/٥/٢٠٢٣م من موقع منصة دينار: <https://www.dinar.sa>

لأدوات الدين المتمثلة في الصكوك المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، والتي هي أدوات مالية متساوية القيمة تُمثّل حصصاً مشتركةً في ملكية الأصول الموجودة بالفعل أو التي يتم إنشاؤها من حصيلة الاكتتاب وإصدارها من خلال عقود شرعية مختلفة، حيث يتم استخدامها في تمويل رأس المال العامل، وشراء الأصول، وتمويل المشاريع عن طريق بيع الصكوك للمستثمرين، سواء كانوا أفراداً أو مؤسساتٍ حيث تُبيح تلك الصكوك لعموم المستثمرين بغرض تحقيق عائد مجزي وثابت.

### جدول (٣): المنصات المرخص لها من هيئة السوق المالية

اسم المنصة	تاريخ الترخيص	اسم الترخيص	حالة المنصة
مضاربة	٢٠٢٠/٤/٢٩	طرح أدوات الدين والاستثمار فيها	تعمل
صكوك	٢٠٢٠/١١/٤	طرح أدوات الدين والاستثمار فيها	تعمل
ركيز	٢٠٢٢/٤/٢٠	طرح أدوات الدين والاستثمار فيها	تعمل
دينار	٢٠٢٢/٤/٢٠	طرح أدوات الدين والاستثمار فيها	تعمل
ترميز	٢٠٢٢/٦/٢٩	طرح أدوات الدين والاستثمار فيها	تعمل
التنافسية	٢٠٢٢/٦/٢٩	طرح أدوات الدين والاستثمار فيها	لا تعمل
قرار	٢٠٢٣/١/١٨	طرح أدوات الدين والاستثمار فيها	لا تعمل
صفقة	٢٠٢٣/١/١٨	طرح أدوات الدين والاستثمار فيها	لا تعمل
طرح	٢٠٢٣/١/١٨	طرح أدوات الدين والاستثمار فيها	لا تعمل
أجدر	٢٠٢٣/١/١٨	طرح أدوات الدين والاستثمار فيها	لا تعمل
ارات	٢٠٢٣/٢/٢٠	طرح أدوات الدين والاستثمار فيها	لا تعمل
آفاق	٢٠٢٣/٥/١٠	طرح أدوات الدين والاستثمار فيها	لا تعمل
إمكان	٢٠٢٣/٥/١٠	طرح أدوات الدين والاستثمار فيها	لا تعمل
تكافؤ	٢٠٢٣/٥/١٠	طرح أدوات الدين والاستثمار فيها	لا تعمل

المصدر: إعداد الباحث بالاستفادة من بيانات موقع هيئة السوق المالية،

على الرابط: <https://cma.org.sa>

ثالثاً: نشاط منصات التمويل الجماعي بالدين: يتم الوقوف على نشاط منصات التمويل الجماعي بالدين من خلال بيان الموقف الإجمالي لأداء جميع

المنصات العاملة في هذا المجال، وذلك من حيث عدد الفُرص الاستثمارية التي تم تمويلها ومن حيث إجمالي التمويل الذي تم تقديمه، إلى جانب بيان عدد الشركات التي استفادت من التمويل بحسب القطاعات، مع التطرق لأداء أهم المنصات العاملة في هذا المجال، علمًا بأن هنالك صعوبة في الحصول على البيانات الخاصة بنشاط وأداء هذه المنصات في ظل عدم وجود قاعدة بيانات رسمية، الأمر الذي اضطر معه الباحث إلى اللجوء إلى البيانات المتوفرة في المواقع الإلكترونية لتلك المنصات في وقت جمع بيانات البحث، وتُجَدُّرُ الإشارة هنا إلى أن البيانات المتاحة في هذه المواقع تتغير باستمرار من خلال التحديث الذي يجري فيها.

١- الأداء العام لمنصات التمويل الجماعي: تطور الأداء العام للمنصات العاملة في مجال التمويل الجماعي بالدين في المملكة العربية السعودية في الفترة من ٢٠٢٠ - يوليو ٢٠٢٣ م بشكل ملحوظ، ويتضح ذلك من خلال الجدول رقم (٤).

جدول (٤): تطور الأداء العام لمنصات التمويل الجماعي بالدين في

المملكة (الفترة ٢٠٢٠ - يوليو ٢٠٢٣ م)

البيانات السنة	عدد الفرص	النمو %	إجمالي التمويل	النمو %
٢٠٢٠	١٤٨	-	٩٧,٩٧٩,١١٥	-
٢٠٢١	٣٠٤	١٠٥,٤%	٤٥٩,٨٧٥,٧٦٧	٤٦٩,٣%
٢٠٢٢	٥٨٤	٩٢%	٢,٣٩١,٠٥٨,٥٥٧	٤١٩,٩%
٢٠٢٣	٣٧٣	٣٦,١%-	٣,١٦١,٣٦٠,٥٠٢	٣٢,٢%
الإجمالي	١,٤٠٩	-	٦,١١٠,٢٧٣,٩٤١	-

المصدر: إعداد الباحث بالاستفادة من البيانات المتوفرة في مواقع منصات

التمويل الجماعي بالدين

يُلاحظ من بيانات الجدول (٤) التَّمُّوُّ الكبير في عدد الفُرص الاستثمارية وإجمالي التمويل المتحصل عليه من خلال منصات التمويل الجماعي في عامي ٢٠٢١ م و ٢٠٢٢ م، حيث زاد عدد الفُرص في هذين العامين بنسبة ١٠٥,٤% و ٩٢% على التوالي، بينما زاد حجم التمويل الإجمالي بـ ٤٦٩,٣% و ٤١٩,٩%

على التوالي، ولما كان عدد الفُرص وإجمالي التمويل الوارد في الجدول عن العام ٢٠٢٣ م يخص فقط النصف الأول من هذا العام، فإن نسبة النُمُو السليبي فيها الواردة في الجدول لا يُعتدُّ بها في القياس.

٢- القطاعات المستفيدة من التمويل الجماعي بالدين: شمل التمويل الجماعي بالدين عدة قطاعات إنتاجية وخدمية خلال الفترة من ٢٠٢٠ م وحتى يوليو ٢٠٢٣ م، حيث بلغ عدد الشركات المستفيدة في مختلف القطاعات ١٢٦٥ شركة، تمكَّن الباحث من الوقوف على ٦٥١ شركة منها، وذلك حسب ما توضحه بيانات الجدول رقم (٥).

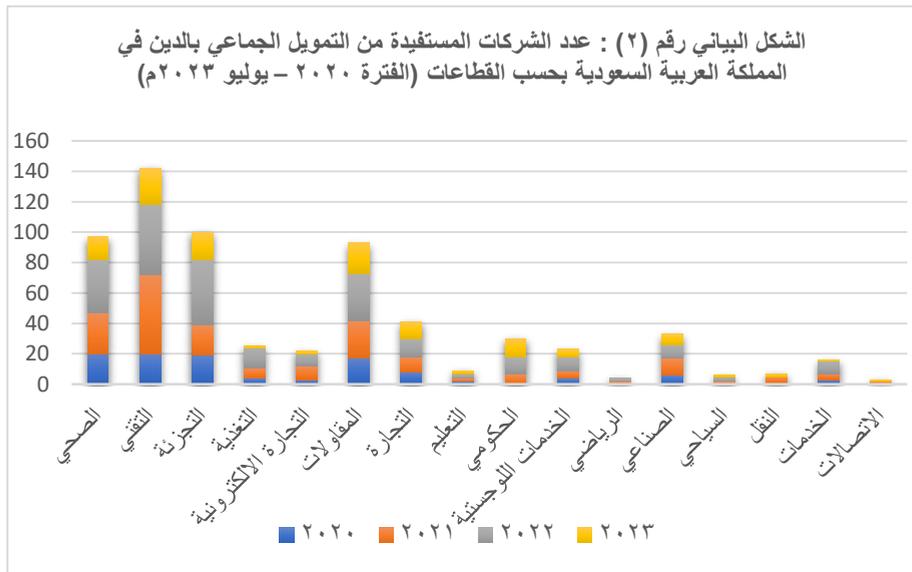
جدول (٥): عدد الشركات المستفيدة من التمويل الجماعي بالدين في المملكة العربية السعودية بحسب القطاعات (الفترة ٢٠٢٠ - يوليو ٢٠٢٣ م)

السنة القطاع	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢	٢٠٢٣	الإجمالي
الصحي	٢٠	٢٧	٣٥	١٥	٩٧
التقني	٢٠	٥٢	٤٦	٢٤	١٤٢
التجزئة	١٩	٢٠	٤٣	١٨	١٠٠
التغذية	٤	٧	١٣	١	٢٥
التجارة الإلكترونية	٣	٩	٨	٢	٢٢
المقاولات	١٧	٢٥	٣١	٢٠	٩٣
التجارة	٨	١٠	١٢	١١	٤١
التعليم	٢	٢	٣	٢	٩
الحكومي	-	٧	١١	١٢	٣٠
الخدمات اللوجستية	٤	٥	٩	٥	٢٣
الرياضي	-	٢	٢	-	٤
الصناعي	٦	١١	٩	٧	٣٣
السياحي	-	٢	٣	١	٦

٧	٢	-	٤	١	النقل
١٦	١	٨	٤	٣	الخدمات
٣	١	-	٢	-	الاتصالات
٦٥١	١٢٢	٢٣٣	١٨٩	١٠٧	المجموع

المصدر: إعداد الباحث بالاستفادة من بيانات مواقع منصات التمويل الجماعي بالدين المرخصة في المملكة العربية السعودية (البيانات في الجدول هي ما توصل إليه الباحث من إجمالي الشركات المستفيدة)

يُلاحظ من بيانات الجدول أن أكثر القطاعات استفادة من التمويل الجماعي بالدين في المملكة العربية السعودية خلال الفترة التي غطتها البيانات هي كُلٌّ من قطاع التقنية وقطاع التجزئة والقطاع الصحي وقطاع المقاولات، فيما تَمَثَّلَت القطاعات الأقل استفادة في كُلِّ من قطاع الاتصالات والقطاع الرياضي والقطاع السياحي وقطاع النقل وقطاع التعليم، والشكل البياني رقم: (٢) يوضح ذلك.



المصدر: إعداد الباحث بالاستفادة من بيانات الجدول رقم (٥)

٣- أداء أهم منصات التمويل الجماعي بالدين: من خلال تتبع الأداء الفردي لكل منصة من منصات التمويل الجماعي بالدين يلاحظ بشكل عام التطور الواضح في أداء المنصات المرخص لها من البنك المركزي من عام لآخر، وذلك حسب ما توضحه بيانات الجدول رقم (٦)، بينما يلاحظ على مجموعة المنصات المرخص لها من هيئة السوق المالية، والتي تتعامل في أدوات الدين، أن معظم المنصات العاملة منها لم يباشر نشاطه إلا في العام ٢٠٢٢م، ومع ذلك فإنه يلاحظ وجود تطور نسبي في أدائها من حيث عدد الفُرص ومن حيث حُجْم التمويل، خاصة من منصة "صكوك" التي بدأت نشاطها في العام ٢٠٢١م، والجدول رقم (٦) يوضح ذلك:

جدول (٦): أداء المنصات العاملة المرخص لها من البنك المركزي السعودي (الفترة ٢٠٢٠ - يوليو ٢٠٢٣م)

اسم المنصة	٢٠٢٠		٢٠٢١		٢٠٢٢		٢٠٢٣	
	عدد الفرص	إجمالي التمويل	عدد الفرص	إجمالي التمويل	عدد الفرص	إجمالي التمويل	عدد الفرص	إجمالي التمويل
ليندو	٦٥	٣٤,٨٨٦,٢٠٠	٢٥	١٩,٢٢٢,٠٠٠	لا يوجد بيانات	لا يوجد بيانات	لا يوجد بيانات	لا يوجد بيانات
سهلة	١	١٤٩,٠٠٠	٢١	١٠,٧٢٦,٠٠٠	٦٣	٢٧,٤٧٤,٠٠٠	لا يوجد بيانات	لا يوجد بيانات
منافع	٢٦	٢٧,٦٥١,٠٠٠	٨٨	٨٣,٩٥٣,٠٠٠	١٢٥	١١٠,٢١٢,٠٠٠	لا يوجد بيانات	لا يوجد بيانات
رقمية	٣٥	١٦,١١٥,٥٠٠	٥٤	٤٩,٧٨٨,٠٠٠	٥٠	٥٠,٣٠١,٠٠٠	٢٨	٢٥,٧٩٦,٥٠١
تعميد	٦	٤,٧٩٧,٤١٥	٤٤	٤٦,١٨٦,٧٦٧	٤٦	٧٢,٨٧٧,٥٣٧	٦٣	١٠٠,١٢٣,٩٩٨
فرص	١٥	١٤,٣٨٠,٠٠٠	٤٤	٤٥,٨٣٦,٠٠٠	١١٥	١٢١,٤٩٥,٠٠٠	٨٠	٧٢,٨١٥,٠٠٠
الاجمالي	١٤٨	٩٧,٩٧٩,١١٥	٢٧٦	٢٥٥,٧١١,٧٦٧	٣٩٩	٣٨٢,٣٥٩,٥٣٧	١٧١	١٩٨,٧٣٥,٤٩٩

المصدر: إعداد الباحث بالاستفادة من بيانات مواقع منصات التمويل الجماعي بالدين المرخصة في المملكة العربية السعودية (البيانات في الجدول هي ما توصل إليه الباحث من إجمالي الشركات المستفيدة)

يلاحظ من بيانات الجدول رقم (٦) أن أكثر المنصات نشاطاً في المجموعة المرخص لها من البنك المركزي هي منصة "منافع" ومنصة "رقمية" ومنصة "ليندو"، وذلك من حيث عدد الفرص ومن حيث حجم التمويل، كما يلاحظ التطور الواضح من عام لآخر في إجمالي عدد الفرص وإجمالي حجم التمويل على مستوى المجموعة ككل، وذلك خلال الفترة المشمولة بالدراسة.

**جدول (٧): أداء المنصات العاملة المرخص لها من هيئة السوق المالية السعودية (الفترة ٢٠٢٠ - يوليو ٢٠٢٣ م)**

٢٠٢٣		٢٠٢٢		٢٠٢١		اسم المنصة
إجمالي التمويل	عدد الفرص	إجمالي التمويل	عدد الفرص	إجمالي التمويل	عدد الفرص	
٣٠,٦٢٥,٠٠٠	٢٣	١٤,٩٨٦,٠٠٠	١١	لا يوجد بيانات	لا يوجد بيانات	مضاربة
٩٨٠,٠٠٠,٠٠٣	٥٢	١,٩١٣,٧١٣,٠٢٠	١٦٩	٢٥٠,٠٠٠,٠٠٠	٢٨	صكوك
١,٢٩٢,٠٠٠,٠٠٠	٧٠	لا يوجد ترخيص	لا يوجد ترخيص	لا يوجد ترخيص	لا يوجد ترخيص	ترميز
لا يوجد بيانات	لا يوجد بيانات	لا يوجد ترخيص	لا يوجد ترخيص	لا يوجد ترخيص	لا يوجد ترخيص	ركيز
٦٦٠,٠٠٠,٠٠٠	٥٧	٨٠,٠٠٠,٠٠٠	٦	لا يوجد ترخيص	لا يوجد ترخيص	دينار
٢,٩٦٢ ٦٢٥,٠٠٣	٢٠٢	٢,٠٠٨,٦٩٩,٠٢٠	١٨٦	٢٥٠,٠٠٠,٠٠٠	٢٨	الاجمالي

**المصدر: إعداد الباحث بالاستفادة من بيانات مواقع منصات التمويل الجماعي بالدين المرخصة في المملكة العربية السعودية (البيانات في الجدول هي ما توصل إليه الباحث من إجمالي الشركات المستفيدة)**

تُظهر بيانات الجدول رقم (٧) التطور الكبير الذي حدث في أداء منصة "صكوك" في العام ٢٠٢٢ م مقارنة بالعام ٢٠٢١ م، حيث ارتفع عدد الفرص من ٢٨ فرصة إلى ١٦٩ فرصة، أي بنسبة ٥٠٣,٦% بينما ارتفع حجم التمويل لجميع

الفرص من ٢٥٠,٠٠٠,٠٠٠ ريال سعودي إلى ١,٩١٣,٧١٣,٠٢٠ ريال سعودي، أي بنسبة ٦٦٥,٥%، كما يلاحظ تطوراً نسبياً واضحاً في أداء منصتي "مضاربة" و"دينار" بين عام ٢٠٢٢م والنصف الأول من العام ٢٠٢٣م.

#### ٤- التصنيف الائتماني لطالبي التمويل عبر المنصات ومدة التمويل: يُقصدُ

بالتصنيف الائتماني (أو الجدارة الائتمانية) لطالب التمويل عموماً أهليته وقدرته على الوفاء بالدين للمقرضين، فكلما تحسن مستوى التصنيف الائتماني لطالب التمويل، كلما زادت فرصته في الحصول على التمويل المطلوب، حيث أن التصنيف الجيد يزيد من ثقة الجهات أو الافراد مانحي التمويل (القروض) في إيفاء طالب التمويل (المقترض) بالتزامه تجاه سداد القرض ومستحققاته عند حلول موعد السداد، ويتم تحديد درجة التصنيف الائتماني بعدد من الرموز حيث تشمل في المجلد على أربع درجات على النحو التالي<sup>(١)</sup>:

- التصنيف (A): درجة عالية من الجدارة الائتمانية، مع إمكانية التأثير بالظروف الاقتصادية.
- التصنيف (B): مستوى منخفض من اليقين بالوفاء بالدين.
- التصنيف (C): مستوى عالٍ من مخاطر التخلف عن سداد الدين.
- التصنيف (D): مستوى التقصير والتخلف عن السداد في جميع الالتزامات المادية.

والجدول (٨) يوضح مستوى التصنيف الائتماني لطالبي التمويل الجماعي بالدين في المملكة للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٣م.

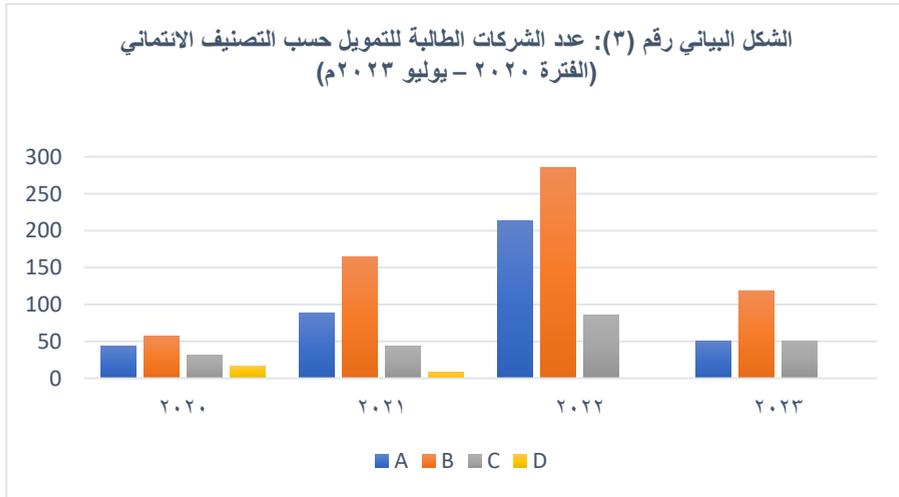
جدول (٨): عدد الشركات الطالبة للتمويل حسب التصنيف الائتماني (الفترة ٢٠٢٠ - يوليو ٢٠٢٣م)

(١) Credit Scoring Approaches Guidelines, World Bank Group, Washington, P. ٣

البيانات السنة	A	B	C	D
٢٠٢٠	٤٤	٥٧	٣١	١٧
٢٠٢١	٨٩	١٦٤	٤٣	٨
٢٠٢٢	٢١٣	٢٨٥	٨٦	٠
٢٠٢٣	٥١	١١٨	٥١	٠
الإجمالي	٣٩٧	٦٢٤	٢١١	٢٥

المصدر: إعداد الباحث بالاستفادة من البيانات المتوفرة في مواقع منصات التمويل الجماعي بالدين (البيانات في الجدول هي ما توصل إليه الباحث من إجمالي الشركات المستفيدة)

يُلاحظُ من الجدول (٨) أن درجة التصنيف الائتماني لطالبي التمويل الجماعي بالدين في المملكة خلال فترة الدراسة تقع بين التصنيف A والتصنيف B مقارنةً بالتصنيف C والتصنيف D مما يعكس درجة مرتفعةً نسبيًا من الأمان لدى مانحي التمويل بخصوص إيفاء طالبي التمويل بالتزاماتهم تجاههم، والشكل البياني رقم (٣) يوضح ذلك.



المصدر: إعداد الباحث بالاستفادة من بيانات الجدول رقم (٨)

من جانب آخر فإن الفرص المطلوب تمويلها تتسم في الغالب بِقصر المدة، الأمر الذي يفسر إقبال الممولين (المستثمرين) عليها رغبة منهم في سرعة استرداد أموالهم مع تحقيق عائدات سريعة، وتشير قصر مدة التمويل إلى استخدامه في أغراض تشغيلية، والجدول رقم (٩) يوضح عدد الفرص التمويلية بحسب المدة.

جدول (٩): عدد الفرص بحسب مدة التمويل بالشهر (الفترة ٢٠٢٠ - يوليو

٢٠٢٣م)

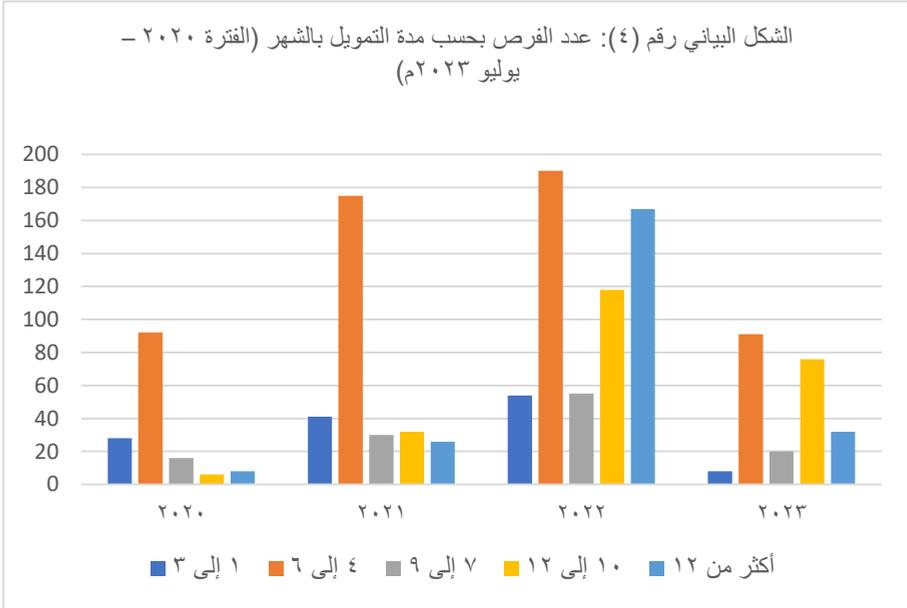
البيانات السنة	٣-١	٦-٤	٩-٧	١٢-١٠	أكثر من ١٢
٢٠٢٠	٢٨	٩٢	١٦	٦	٨
٢٠٢١	٤١	١٧٥	٣٠	٣٢	٢٦
٢٠٢٢	٥٤	١٩٠	٥٥	١١٨	١٦٧
٢٠٢٣	٨	٩١	٢٠	٧٦	٣٢
الإجمالي	١٣١	٥٤٨	١٢١	٢٣٢	٢٣٣

المصدر: إعداد الباحث بالاستفادة من البيانات المتوفرة في مواقع منصات

التمويل الجماعي بالدين (البيانات في الجدول هي ما توصل إليه الباحث من

إجمالي الشركات المستفيدة)

يلاحظ من بيانات الجدول (٩) أن مدة التمويل في معظم الفرص هي ما بين (٣-١) أشهر و(١٢-١٠) شهر، وهذه جميعها تدخل في إطار التمويل قصير الأجل الذي يكون في الغالب لأغراض التشغيل، حيث يلاحظ أن ١٠٣٢ فرصة من مجموع ١٢٦٥ فرصة تقع ضمن فترات التمويل التي لا تتجاوز السنة، أي ما نسبته ٨٢% من إجمالي الفرص، وأعلى عدد للفرص كان في الفترة بين ٦-٤ أشهر في كل الأعوام والشكل البياني رقم (٤) يوضح ذلك.



#### المصدر: إعداد الباحث بالاستفادة من بيانات الجدول رقم (٩)

#### ٥-المشكلات المتعلقة بنشاط منصات التمويل الجماعي بالدين: هنالك

عدد من المشكلات التي تتصل بعمل ونشاط منصات التمويل الجماعي بالدين، تتعلق جميعها بالجانب الخاص بتعامل المستثمرين مع هذه المنصات، يُمكن تلخيصها في الآتي:

-عدم وجود آلية تُمكن الممول (المستثمر) من تقييم الفرص المطروحة في المنصات ومدى جدواها من الناحية المالية، وتقييم التصنيف الائتماني لطالب التمويل.

-عدم وضوح الرؤية ووجود الشفافية حول الفرص الاستثمارية التي طرحت من قبل كل منصة على حدة من حيث تعثر السداد من عدمه.

-غياب الشفافية فيما يتعلق ببيان النسبة التي تحددها كل منصة كرسوم على طالب التمويل في كل فرصة على حدة، خاصة بالنسبة للممولين (المستثمرين).

-بالنسبة للاستثمار في أدوات الدين عبر هذه المنصات، هنالك مشكلة تتعلق بالتخارج، حيث لا يستطيع المستثمر (حامل الصك) التخارج قبل انتهاء مدة العملية

من خلال تداولها أو مناققتها بالبيع لطرف آخر.

- يلاحظ أن الأنظمة التي حددتها الجهات الرقابية لتنظيم نشاط منصات التمويل الجماعي هي أنظمة تنطبق على الشركات الكبيرة، والمنصات بطبيعتها شركات ناشئة لا تملك القدرة التي تملكها الشركات الكبيرة من ناحية الالتزام بالقواعد والأنظمة.

### المطلب الثاني: قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية

أولاً: واقع المنشآت الصغيرة والمتوسطة: يتم تصنيف مكونات قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة بحسب حجمها إلى ثلاث فئات، هي: منشآت متناهية الصغر، ومنشآت صغيرة، ومنشآت متوسطة، وذلك على نحو ما يوضحه الجدول رقم (١٠)

جدول: (١٠): تصنيف مكونات قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة بحسب حجمها.

التصنيف	عدد العمال بدوام كامل	حجم الإيرادات السنوية
متناهية الصغر	١-٥ عامل	من صفر - ٣ مليون ريال
صغيرة	٦-٩٩ عامل	أكثر من ٣ - ٤٠ مليون
متوسطة	٥٠-٢٥٠ عامل	أكثر من ٤٠ - ٢٠٠ مليون

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء، تقرير إحصاءات المنشآت الصغيرة

والمتوسطة، ٢٠٢٢م.

ويبلغ عدد وحدات هذا القطاع في جميع مناطق وأحاء المملكة نحو ٨٩٢,٠٦٣ منشأة، وذلك حتى الربع الأول من العام ٢٠٢٢م، بما في ذلك المنشآت متناهية الصغر التي تُمثّل النسبة الأكبر ضمّن هيكل هذا القطاع، والجدول رقم: (١١) يوضح ذلك:

جدول (١١): هيكل قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة بحسب

أعدادها

التصنيف	العدد	النسبة %
---------	-------	----------

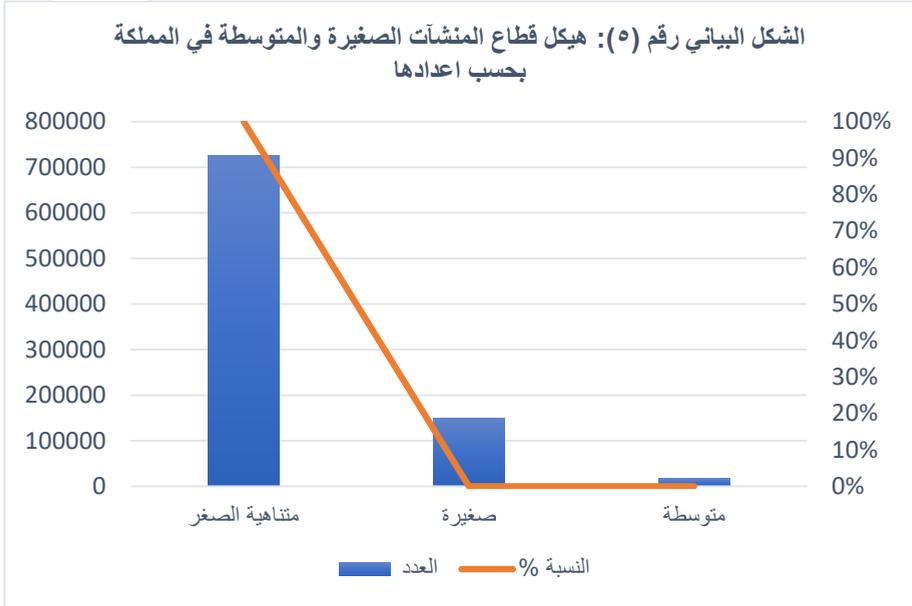
٨١,٢٦	٧٢٤,٨٨٦	متناهية الصغر
١٦,٨٣	١٥٠,١٤١	صغيرة
١,٩١	١٧,٠٣٦	متوسطة
١٠٠	٨٩٢,٠٦٣	الإجمالي

المصدر: إعداد الباحث بالاستفادة من بيانات الهيئة العامة للإحصاء،

تقرير إحصاءات المنشآت الصغيرة والمتوسطة، ٢٠٢٢م.

يلاحظ من بيانات الجدول (١١): غلبة المنشآت متناهية الصغر على مكونات قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية بنسبة كبيرة مقابل نسبة أقل بكثير للمنشآت الصغيرة، ونسبة ضعيفة للغاية للمنشآت المتوسطة، ويُفسّر ذلك وجود منشآت التجزئة (البقالات، المطاعم، إلخ) والأنشطة العقارية ومستودعات التخزين، وما شابه ذلك، ضمن مجموعة المنشآت متناهية الصغر، وفي الواقع فإن مجالات عمل منشآت هذا القطاع تتعدد وتتنوع لتشمل كلاً من الزراعة والصيد، الصناعة التحويلية، الكهرباء والغاز، الماء والصرف الصحي، التشييد والمقاولات، النقل والتخزين، تجارة الجملة والتجزئة، الإقامة والمطاعم، المعلومات والاتصالات، المال والتأمين، الأنشطة العقارية، الخدمات الإدارية، التعليم، الصحة والعمل الاجتماعي، الفنون والترفيه<sup>(١)</sup>، والشكل البياني رقم (٥) يوضح ذلك.

(١) الهيئة العامة للإحصاء، "تقرير مسح المنشآت الصغيرة، ٢٠٢٢م: ١".



المصدر: إعداد الباحث بالاستفادة من بيانات الجدول رقم (١١)

ثانيا: الإطار المؤسسي لقطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الداعمة له: يَسْتَنِدُ الإطار المؤسسي لقطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية على الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة (منشآت)، والتي أُسِّسَتْ في العام ٢٠١٦م، وذلك بهدف دعم وتمكين وحدات هذا القطاع بالتعاون مع كل من القطاع العام والقطاع الخاص، حيث تعمل الهيئة على إعداد وتنفيذ ودعم برامج ومشاريع لنشر فكر وثقافة العمل الحر وريادة الأعمال والمبادرة والابتكار، وتنويع مصادر الدعم المالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، وتحفيز مبادرات رأس المال الجريء، إلى جانب وضع السياسات والمعايير لتمويل المشاريع التي تُصنَّفُ بأنها صغيرة ومتوسطة، وتقديم الدعم الفني والإداري لها ومساعدتها في تنمية قدراتها الإدارية والفنية والمالية والتسويقية<sup>(١)</sup>، حيث يشمل نشاط الهيئة خمس مجالات، هي: الاستشارات،

(١) الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة (منشآت)، استرجعت بتاريخ: ٢٠٢٣/٥/٢٨ من

ودعم الأعمال، والإرشاد في مجال ريادة الأعمال، وتقديم برامج تدريبية في الإدارة والتسويق وتحقيق مهنية الأعمال، وتقديم القروض المالية لأصحاب المنشآت عن طريق شركات التمويل المرخص لها من البنك المركزي السعودي<sup>(١)</sup>.

إلى جانب الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، فإن هناك مجموعة متنوعة من المنشآت الداعمة لوحداث هذا القطاع تشمل: بنك التنمية الاجتماعية، ومركز تنمية المنشآت الصغيرة (المؤسسة العامة للتعليم التقني)، صندوق المئوية، صندوق التنمية الصناعية السعودي، الهيئة العليا للسياحة، مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية، صندوق الموارد البشرية، الصندوق الخيري الوطني، الهيئة العامة للاستثمار، غرف التجارة والصناعة السعودية، صندوق التنمية الزراعية السعودي، وبرنامج عبد اللطيف جميل لخدمة المجتمع<sup>(٢)</sup>.

### المطلب الثالث: إسهام التمويل الجماعي بالدين في التمويل التشغيلي للمنشآت

#### الصغيرة والمتوسطة

أولاً: مشكلة التمويل التشغيلي في المنشآت الصغيرة والمتوسطة: يُعَدُّ تَوَفُّرُ رأس المال من أهم المكونات اللازمة لنجاح المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وفي المملكة العربية السعودية فإن مصادر التمويل المتاحة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة تتمثل في مجموعة من مؤسسات التمويل التقليدية، على رأسها المصارف التجارية والصناديق

موقع: <https://www.monshaat.gov.sa>

(١) الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة (منشآت)، استرجعت بتاريخ: ٢٨/٥/٢٠٢٣ من

موقع: [www.monshaat.gov.sa](https://www.monshaat.gov.sa)

(٢) إبراهيم محمد الحسنون، "المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية: التحديات-

المعالجات". (مجلة العلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة القصيم، المجلد (١٤)، العدد (٢)،

٢٠٢١م): ١١٧.

المتخصصة وشركات التمويل، وعلى الرغم من الاهتمام الكبير الذي أولته المملكة لهذه المنشآت وتعدد المؤسسات الداعمة لها، إلا أن مشكلة التمويل التشغيلي تُعدُّ هي التحدي الأكبر والأكثر تعقيداً من بين مجموعة التحديات التي تواجهها، حيث تُشير إحدى الدراسات ذات الصلة بأن مشكلة التمويل بشكل عام، والتمويل التشغيلي خاصة، من حيث وزنها النسبي مقارنة بالمشكلات الأخرى، تمثل ٢٥% من الوزن الكلي لتلك المشكلات<sup>(١)</sup>، ويرجع ذلك في الواقع إلى أن معظم شروط الحصول على التمويل من المصارف والصناديق التمويلية لا تتناسب في الغالب مع ظروف وإمكانات وطبيعة احتياجات المنشآت الصغيرة والمتوسطة، حيث تواجه هذه المنشآت عقبات وصعوبات عديدة عندما تسعى للحصول على تمويل من هذه المؤسسات، ذلك أن شروط وإجراءات الحصول على تمويل منها تُعدُّ مُعقَّدةً وتأخذ وقتاً طويلاً وتتطلب ضمانات، وفي واقع الأمر فإن غالبية المصارف التجارية تحديداً تتردد في منح التمويل المطلوب للمنشآت الصغيرة والمتوسطة بسبب المخاطر العالية المتعلقة بنشاط هذه المنشآت، والتكلفة المرتفعة لهذا النوع من التمويل، إلى جانب تخوف المصارف من تحقيق معدلات أرباح منخفضة من تمويل هذا النوع من المنشآت مقارنة بالأنشطة التمويلية الأخرى<sup>(٢)</sup>.

ولمعالجة هذه المشكلة فقد تم اعتماد برنامج "كفالة" بواسطة الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة (منشآت)، وهو برنامج يُقدِّم خدمات ضمان الديون

- (١) أ. د. أحمد عبد الرحمن الشميمري ود. أحمد عبد الكريم المحميد، "واقع تمويل مشاريع ريادة الأعمال في السعودية (وجهة نظر خبراء الأعمال)". المؤتمر السعودي الدولي لجمعيات ومراكز ريادة الأعمال، ورقة عمل، كتاب أبحاث المؤتمر، ٢٠١٤م: ٩٢-٩٥.
- (٢) إبراهيم محمد الحسون، "المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية: التحديات - المعالجات": ١١٨-١٢٧.

بما يقلل من مخاطر القروض ويشجع المصارف على تقديم القروض اللازمة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، حيث تم بواسطة هذا البرنامج ضمان قروض مصرفية قيمتها ٦٧,٧ مليار ريال سعودي حتى نهاية العام ٢٠٢١م<sup>(١)</sup>، ومع ذلك ما زالت نسبة تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة نسبة متواضعة من إجمالي التمويل المصرفي في المملكة، حيث تتراوح بين ٧,٥% و ٨,٠%، والجدول رقم (١٢) يوضح ذلك:

جدول (١٢): قيمة التسهيلات التمويلية المقدمة من القطاع المصرفي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة حسب المصدر (الفترة ٢٠١٨-٢٠٢٢م) (مليون ريال)

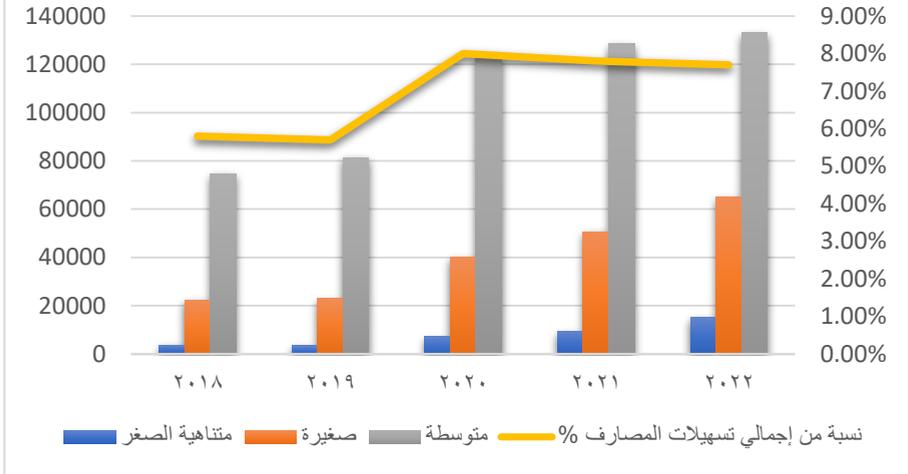
البيانات الفترة	متناهية الصغر	صغيرة	متوسطة	الإجمالي	نسبة من إجمالي تسهيلات المصارف %
٢٠١٨	٣٦٩٨	٢٢٣٠٨	٧٤٧٥٨	١٠٠٧٦٤	٥,٨
٢٠١٩	٣٥٢٦	٢٣٠٠٨	٨١٤٣٧	١٠٧٩٧١	٥,٧
٢٠٢٠	٧١٨٢	٣٩٩١٥	١٢٣٢٥٧	١٧٠٣٥٤	٨,٠
٢٠٢١	٩٣٦٨	٥٠٥٨٧	١٢٨٦٣٧	١٨٨٥٩٢	٧,٨
٢٠٢٢	١٥١٧٦	٦٥٠٧٥	١٣٢٩٧٤	٢١٣٢٢٥	٧,٧
الإجمالي	٣٨٩٥٠	٢٠٠٨٩٣	٥٤١٠٦٣	٧٨٠٩٠٦	-

المصدر: إعداد الباحث بالاستفادة من البيانات المتوفرة من البنك

المركزي، على الرابط: <https://www.sama.gov.sa>

(١) تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة-حلول أكثر وخيارات متنوعة، (سلسلة تقارير منشآت) المتخصصة، (٢٠٢١م): ٣.

الشكل البياني رقم (٦): حجم التسهيلات التمويلية المقدمة من القطاع المصرفي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة حسب المصدر (الفترة ٢٠١٨-٢٠٢٢م) (مليون ريال)



#### المصدر: إعداد الباحث بالاستفادة من بيانات الجدول رقم (١٢)

أما التمويل المقدم من شركات التمويل للمنشآت الصغيرة والمتوسطة فهو لا يُقَارَن من حيث حجمه مع التمويل المقدم من المصارف، وإن كانت نسبته من إجمالي التمويل المقدم من الشركات تبدو أكبر والجدول رقم (١٣) يوضح ذلك:

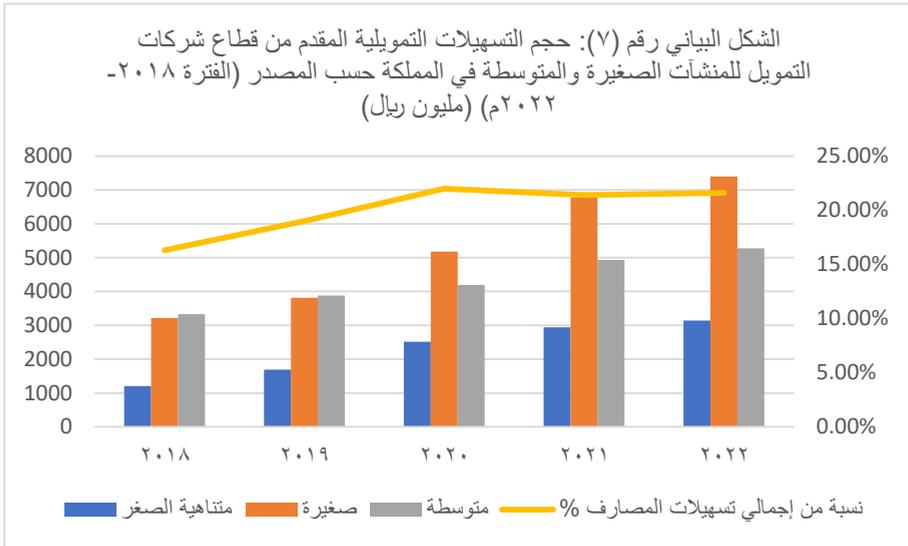
جدول (١٣): قيمة التسهيلات التمويلية المقدم من قطاع شركات التمويل للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة حسب المصدر (الفترة ٢٠١٨-٢٠٢٢م) (مليون ريال)

البيانات الفترة	متناهية الصغر	صغيرة	متوسطة	الإجمالي	نسبة من إجمالي تسهيلات المصارف %
٢٠١٨	١٢٠٧,٤٧٥٩٨٨	٣٢١٢,٦٤٩٧٥٤	٣٣٣٤,٥٣٣٢٧٥	٧٧٥٤,٦٥٩٠١٧	١٦,٣
٢٠١٩	١٦٨٧,٦٨٢٢٧٤	٣٨١٠,١٨٦٤٢٤	٣٨٨٢,٥٤١٤٦٥	٩٣٨٠,٤١٠١٦٣	١٩
٢٠٢٠	٢٥١٤,٣٣١٦٢٢	٥١٨٠,٦٩٦٧٩١	٤١٩١,٩٥١٢٨٩	١١٨٨٦,٩٧٩٧٠٠	٢٢
٢٠٢١	٢٩٣٨,٢٧٢٩٧٦	٦٧٦٩,٣٣٧١٠٧	٤٩٣٤,٢٠٦٣٢٥	١٤٦٤١,٨١٦٤١٠	٢١,٤

٢١,٦	١٥٨٠٦,٨٠٢٢٥٠	٥٢٧٢,٢٣٤٤٥٩	٧٣٩٧,٤٩٩٣٦٠	٣١٣٧,٠٦٨٤٣٤	٢٠٢٢
١٠٠,٣	٥٩٤٧٠,٦٦٧٥٠٠	٢١٦١٥,٤٦٦٨٠٠	٢٦٣٧٠,٣٦٩٤٠٠	١١٤٨٤,٨٣١٣٠٠	الإجمالي

المصدر: إعداد الباحث بالاستفادة من البيانات المتوفرة من البنك

المركزي، على الرابط: <https://www.sama.gov.sa>



المصدر: إعداد الباحث بالاستفادة من بيانات الجدول رقم (١٣)

ثانياً: إسهام التمويل الجماعي بالدين في معالجة مشكلة التمويل التشغيلي

في المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

تمت الإشارة في المطلب الأول من هذا المبحث، عند الحديث عن نشاط منصات التمويل الجماعي بالدين في المملكة العربية السعودية وتطور أدائها، إلى أنها تستهدف بشكل مباشر توفير السيولة اللازمة لقطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة بمكوّناتها المختلفة لمواجهة حاجتها لتمويل عملياتها التشغيلية، حيث تمثلت الأغراض التمويلية التي تم توظيف الأموال المجمعّة بواسطة منصات التمويل الجماعي بالدين خلال فترة الدراسة في تمويل رأس المال العامل من خلال قيمة الفواتير المستحقة مستقبلاً، حيث يقوم طالب التمويل بالحصول على تمويل بقيمة الفواتير الخاصة

بالمشتريات التي التزم بها تجاه الجهات التي يتعامل معها حتى يتمكن من الإيفاء بالتزاماته تلك إلى حين تحصيل مبالغ تلك الفواتير، كما تتمثل في تمويل المخزون من مواد خام، أو مدخلات إنتاج، أو غيرها، إلى جانب تمويل أوامر الشراء الخاصة بالتعميدات الحكومية لوحدة القطاع الخاص، بالإضافة إلى التمويل الآجل الذي يرتبط بمدة محددة، ويستخدم في شراء معدات جديدة، أو فتح منفذ بيع أو متجر جديد.

كذلك سبقت الإشارة في المطلب الثاني من هذا المبحث إلى أن من بَيَّن مصادر تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة هنالك المصارف التجارية وشركات التمويل إلى جانب الصناديق المتخصصة، غير أن ما يغلب على التمويل المُقدَّم من المصارف التجارية أنه يتعلق بمرحلة التأسيس والبناء وشراء الأصول الثابتة، ولا يلي احتياجات المراحل التشغيلية بشكلٍ كافٍ، ولا تستجيب له بالسرعة المطلوبة بسبب التعقيدات المرتبطة بالحصول عليه على نحو ما تم توضيحه في الجزء الأول من هذا المطلب، وفي المقابل فإن شركات التمويل العاملة في المملكة تعمل على سدِّ الثغرة التمويلية الخاصة بالعمليات التشغيلية في المنشآت الصغيرة والمتوسطة بالقدر الذي تُتيحُه إمكاناتها المحدودة مقارنة بالمصارف التجارية والصناديق المتخصصة، وينطبق القول نفسه على منصات التمويل الجماعي بالدين في هذا الخصوص.

وفي واقع الأمر فإنه في ظل صعوبة الفصل بين حَجْم القروض التأسيسية والقروض التشغيلية في التسهيلات التمويلية المقدمة من المصارف التجارية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، تبدو المقارنة معدومة وغير عادلة بين ما تُقدِّمه تلك المصارف من تمويل لهذه المنشآت وما تقدمه منصات التمويل الجماعي بالدين، وذلك بسبب الفارق في الإمكانيات المالية وطبيعة التكوين المؤسسي والتنظيمي بين تلك المصارف وتلك المنصات، والأمر نفسه ينطبق وبدرجة أقل بكثير عند المقارنة بين شركات التمويل ومنصات التمويل الجماعي في هذا الخصوص.

إن الجدول رقم (١٤) يُوضِّح التباين الكبير في حجم التمويل المُقدَّم من

المصارف التجارية وشركات التمويل ومنصات التمويل الجماعي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة خلال الفترة من ٢٠٢٠-٢٠٢٢ م.

جدول (١٤): التسهيلات التمويلية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة

حسب المصدر (الفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٢ م)

مصدر التمويل السنة	المصارف	شركات التمويل	التمويل الجماعي بالدين	الاجمالي	نسبة التمويل الجماعي بالدين من إجمالي التمويل %
٢٠٢٠	١٧٠٣٥٤	١١٨٨٦,٩٧٩٧٠	٩٧,٩٧٩١	١٨٢٣٣٨,٩٥٩٠	٠,٥٤
٢٠٢١	١٨٨٥٩٢	١٤٦٤١,٨١٦٤١	٤٥٩,٨٧٥٧	٢٠٣٦٩٣,٦٩٢٠	٠,٢٣
٢٠٢٢	٢١٣٢٢٥,٤٤٠١	١٥٨٠٦,٨٠٢٢٥	٢٣٩١,٠٥٨٥	٢٣١٤٢٣,٣٠٠٩	١,٠٣
الإجمالي	٥٧٢١٧١,٤٤٠٠	٤٢٣٣٥,٥٩٨٠٠	٢٩٤٨,٩١٣٣	٦١٧٤٥٥,٩٥٢٠	٠,٤٨

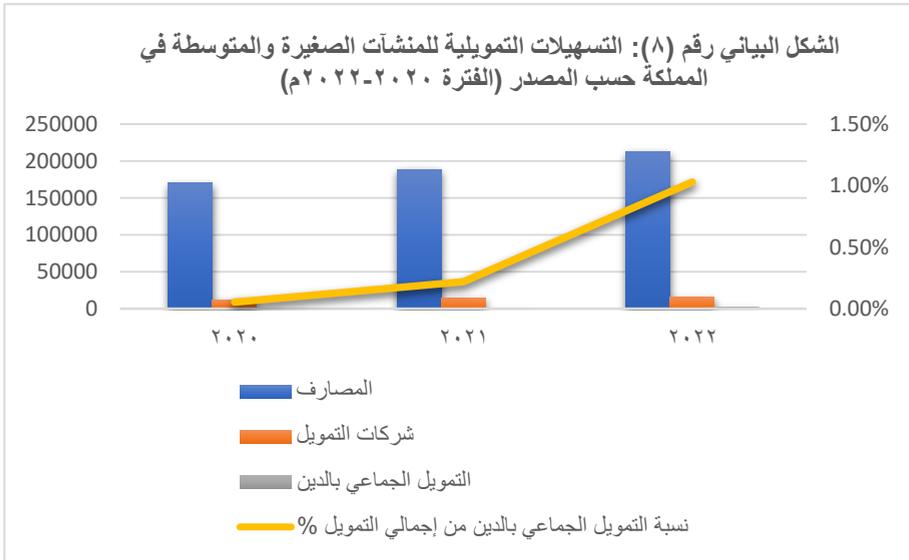
المصدر: إعداد الباحث بالاستفادة من البيانات المتوفرة من البنك المركزي

ومواقع منصات التمويل الجماعي بالدين، على الرابط: <https://www.sama.gov.sa>

**sama.gov.sa**

تُظهر بيانات الجدول رقم (١٤) ضعف نسبة التمويل الجماعي بالدين من إجمالي التمويل المقدم للمنشآت الصغيرة والمتوسطة بواسطة المصارف التجارية وشركات التمويل والمنصات، وذلك على الرغم من النمو الكبير الذي حدث في حجم التمويل الجماعي بالدين خلال الأعوام الثلاثة، حيث قفز من نحو ٩٧,٩٨ مليوناً تقريباً في عام ٢٠٢٠م إلى نحو ٢,٤ مليار تقريباً، بنسبة مئوية بلغت حوالي ٢٣٤% تقريباً، فبالنظر إلى نسبة التمويل الجماعي بالدين من إجمالي التسهيلات التمويلية المقدمة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة من المصادر المختلفة يُلاحظ أنها ضئيلة للغاية، حيث تراوحت ما بين ٠.٢٣% و ١,٠٣%، بنسبة متوسطة بلغت حوالي ٠.٦٠% والشكل البياني رقم (٨) يوضح ذلك، ولا تعني هذه النسبة المنخفضة بالضرورة قسلاً منصات التمويل الجماعي بالدين في القيام بالدور المطلوب منها كمصدر مبتكر في توفير السيولة اللازمة لقطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة لسد حاجتها إلى تمويل تشغيل منخفض التكلفة، ولا يخضع لإجراءات معقدة، فالتطور الواضح في نشاط

هذه المنصات من حيث عدد الفرص ومن حيث حجم التمويل الذي تم توفيره منها، وبالنظر إلى حداثة التجربة وكونها ما زالت تواجه بعض التحديات، يفتح الباب واسعاً أمام التوقعات الخاصة بنمو متزايد لنشاطها، وبدور أكبر لهذه الآلية التمويلية في تلبية احتياجات قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة للسيولة النقدية اللازمة لعملياتها التشغيلية. ولعل القفزة الكبيرة التي حدثت في حجم التمويل بالدين خلال الفترة من أول يناير حتى نهاية يوليو ٢٠٢٣م تُعزِّزُ هذا القول، حيث بلغت أكثر من ٦,١ مليار ريال.



#### المصدر: إعداد الباحث بالاستفادة من بيانات الجدول رقم (١٤)

من جانب آخر فإن مقارنة حجم التمويل التشغيلي المتحقق بواسطة منصات التمويل الجماعي بالدين في الفترة من ٢٠٢٠-٢٠٢٢م، مع التسهيلات التمويلية التي قدمتها الصناديق والمصارف المتخصصة (مثلة في صندوق التنمية الصناعية والزراعية إلى جانب بنك التنمية الاجتماعي) للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في نفس الفترة، والتي تتضمن قروضاً تشغيلية، تُظهر نسبة أفضل في إسهام التمويل الجماعي بالدين في توفير السيولة النقدية المطلوبة للأغراض التشغيلية في المنشآت الصغيرة

والمتوسطة، علمًا بأن هذه المؤسسات الثلاث تقدم قروضًا حسنة لا تنتظر منها عائدًا ربحيًا، على عكس الممولين المستثمرين في منصات التمويل الجماعي بالدين، والجدول رقم (١٥) يوضح ذلك.

جدول (١٥): نسبة التمويل الجماعي بالدين من إجمالي التسهيلات التمويلية المقدمة من الصناديق المتخصصة ومنصات التمويل للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة (الفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٢م) (بالمليون ريال)

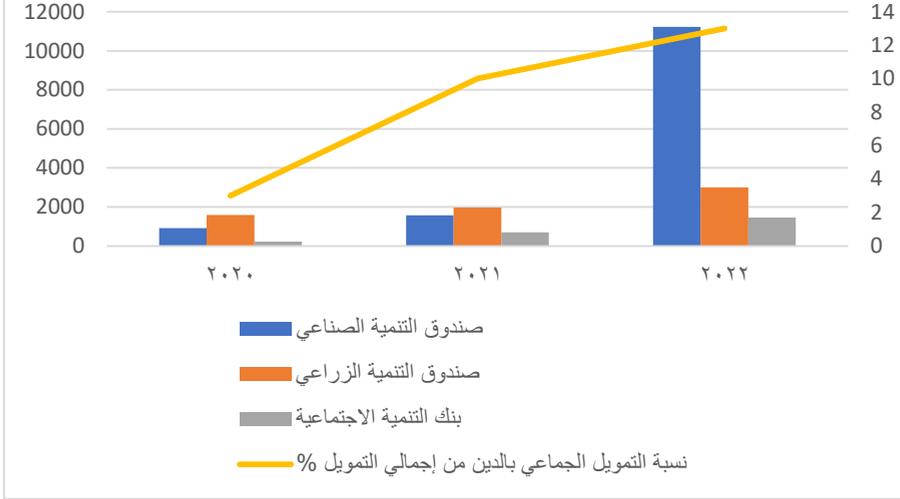
مصدر التمويل السنة	صندوق التنمية الصناعي	صندوق التنمية الزراعي	بنك التنمية الاجتماعية	التمويل الجماعي بالدين	الإجمالي	نسبة التمويل الجماعي بالدين من إجمالي التمويل %
٢٠٢٠	٩١٤	١,٥٩٥	٢٣٢	٩٨	٢,٨٣٩	٣
٢٠٢١	١,٥٧٣	١,٩٧٠	٧٠٢	٤٦٠	٤,٧٠٥	١٠
٢٠٢٢	١١,٢١٨	٣,٠٠٠	١,٤٥١	٢,٣٩١	١٨,٠٦٠	١٣
الإجمالي	١٣,٧٠٥	٦,٥٦٥	٢,٣٨٥	٢,٩٤٩	٢٥,٦٠٤	١٢

المصدر: إعداد الباحث بالاستفادة من البيانات المتوفرة من التقارير

السوية لصندوق التنمية الصناعي، وصندوق التنمية الزراعي، وبنك التنمية الاجتماعية، ومواقع منصات التمويل الجماعي بالدين

يُلاحظ من بيانات الجدول (١٥) التحسن المُطرد من عام لآخر في نسبة التمويل الجماعي بالدين إلى إجمالي التسهيلات التمويلية التي حصلت عليها المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية من كل من صندوق التنمية الصناعية، وصندوق التنمية الزراعية، وبنك التنمية الاجتماعية، ومنصات التمويل الجماعي خلال الفترة المعنية بالدراسة، وتبدو هذه النسب المتحققة معقولةً بالنظر إلى الفارق في الإمكانيات والطبيعة المؤسسية بين هذه المؤسسات المتخصصة ومنصات التمويل الجماعي، إلى جانب الفارق في الخبرة التطبيقية، والشكل البياني رقم (٩) يوضح ذلك.

الشكل البياني رقم (٩): نسبة التمويل الجماعي بالدين من إجمالي التسهيلات التمويلية المقدمة من الصناديق المتخصصة ومنصات التمويل للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة (الفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٢م) (بالمليون ريال)



المصدر: إعداد الباحث بالاستفادة من بيانات الجدول رقم (١٥)



## الختامة

### أولا النتائج:

- ١- يتميز التمويل الجماعي بالدين بمجموعة من الخصائص تؤهله بأن يكون خياراً مناسباً للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في الحصول على التمويل الذي يُلبّي احتياجاتها التشغيلية في ظل التعقيدات المحيطة بمصادر التمويل التقليدية.
- ٢- تتضمن آلية التمويل بالدين عدة أبعاد تأصيلية تتمثل في توافق مفهومه مع مفهومي التمويل والاستثمار من منظور إسلامي، وكونه من الابتكارات التي تتحقق فيه مصالح الأفراد من جانب ومقاصد الشريعة في رواج المال وتداوله.
- ٣- لا تزال مشكلة التمويل التشغيلي تُمثّل أحد أهم التحديات أمام المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية، ويتأكد ذلك بالنظر إلى انخفاض نسبة التمويل الإجمالي المقدم لهذا القطاع من مختلف المصادر مقارنة بإجمالي حجم التمويل المقدم لمختلف القطاعات.
- ٤- على الرغم من حداثة تجربة التمويل الجماعي بالدين في المملكة العربية السعودية ومحدودية عدد المنصات العاملة في المجال، إلا أن نشاطها شهد نمواً كبيراً من حيث عدد الفرص المستثمر فيها ومن حيث حجم التمويل المقدم.
- ٥- الاهتمام الكبير للدولة في المملكة في قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة والتوسع فيه يُشكّل عاملاً محمّزاً لنمو الطلب على التمويل الجماعي بالدين، لما يمكن أن يقوم به من دور في توفير السيولة النقدية للأغراض التشغيلية لتلك المنشآت.
- ٦- تطور أداء منصات التمويل الجماعي بالدين في المملكة وتنوع القطاعات

المستفيدة من التمويل التشغيلي الذي تُوفّره والأغراض التي يُعْطِيها هذا التمويل يَعْكس جدوى هذه الآلية في تلبية حاجة المنشآت الصغيرة والمتوسطة إلى وسيلة تمويل غير تقليدية.

٧- يواجه نشاط منصات التمويل الجماعي بالدين عددًا من المشكلات تتعلق بتعامل الممولين (المستثمرين) مع هذه المنصات، منها ما له صلة بجوانب الشفافية الخاصة بالفرص الاستثمارية السابقة والحالية، إلى جانب المشكلة الخاصة بإمكانية التخرج من أدوات الدين.

٨- تواجه منصات التمويل الجماعي كشركات ناشئة تحدي الالتزام بالقواعد والأنظمة المعقّدة الحاكمة لنشاطها والمصممة أصلاً لتنظيم نشاط الشركات الكبيرة.

#### ثانياً: التوصيات:

١- العمل على التوسع في نشاط التمويل الجماعي بالدين لما فيه من خصائص ومزايا تُمكِّنه من توفير السيولة النقدية للأغراض التشغيلية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، ولما يُسهم به من دور في تحقيق الشمول المالي.

٢- تطوير التشريعات بحيث تستوعب تنظيم عمل منصات التمويل الجماعي بالدين بما يتلاءم مع إمكانياتها وطبيعة النشاط الخاص بها.

٣- الاهتمام بدراسة وتقييم المخاطر التي تنشأ في إطار نشاط منصات التمويل الجماعي بالدين واتخاذ التدابير اللازمة لإدارتها.

٤- تعزيز قدرات الكوادر البشرية العاملة في مجال منصات التمويل الجماعي بالدين وبما يتماشى مع التوسع في إصدار الرخص لمنصات جديدة.

٥- تعزيز جوانب الشفافية في عمل منصات التمويل الجماعي بالدين ومعالجة القصور فيها، خاصة ما يتصل منها بالجانب الخاص بالمولين (المستثمرين).

٦- اتخاذ الوسائل والتدابير المتعلقة بنشر ثقافة الاستثمار المالي عبر منصات

التمويل الجماعي بشكل عام، ومنصات التمويل الجماعي بالدين بشكل خاص.

٧- إتاحة إمكانية التخرج قبل نهاية العملية الاستثمارية المتعلقة بأدوات الدين

من خلال تداولها ومناقشتها.



## فهرس المصادر والمراجع

- ١- أ. د. أحمد عبد الرحمن الشميمري ود. أحمد عبد الكريم المحميد، "واقع تمويل مشاريع ريادة الأعمال في السعودية (وجهة نظر خبراء الأعمال)". المؤتمر السعودي الدولي لجمعيات ومراكز ريادة الأعمال، ورقة عمل، كتاب أبحاث المؤتمر، ٢٠١٤م).
- ٢- إبراهيم عبد الحميد عبادة، وميساء منير ملحم، "الأهمية الاقتصادية للتمويل الإسلامي في الأردن - دراسة حالة البنك الإسلامي الأردني والبنك العربي الإسلامي الدولي". مجلة دراسات علوم الشريعة والقانون، جامعة اليرموك، ٤٦، ٣، (٢٠١٩م): ٢٨٩، ٢٩١.
- ٣- أحلام مرسي محمد السنطاوي، "التمويل الجماعي في الدول العربية". (المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية، ٢٠٢٠م): ١٩٩.
- ٤- البنك المركزي السعودي، "قواعد ممارسة التمويل الجماعي بالدين المحدثه". (ديسمبر ٢٠٢١م).
- ٥- تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة- حلول أكثر وخيارات متنوعة، (سلسلة تقارير (منشآت) المتخصصة، ٢٠٢١م).
- ٦- خلفاوي بسمه، "منصات التمويل الجماعي كأداة بديلة لتمويل المؤسسات الناشئة - عرض بعض التجارب العربية مع الاشارة لحالة الجزائر". (مجلة آراء للدراسات الاقتصادية الإدارية، المجلد: ٤، العدد: ٢، ٢٠٢٢م).
- ٧- د. إبراهيم محمد الحسون، "المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية: التحديات- المعالجات". (مجلة العلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة القصيم، المجلد (١٤)، العدد (٢)، ٢٠٢١م).
- ٨- د. أحمد بن هلال الشيخ، "التمويل الجماعي- دراسة فقهية تطبيقية، سلسلة الأبحاث القضائية". (مجلة قضاء، الجمعية العلمية القضائية

- السعودية، العدد (٦١)، (٢٠١٩م).
- ٩- د. عمران عبد الحكم ود. فريد مصطفى، "منصات التمويل الجماعي كآلية مبتكرة لتمويل المشروعات - عرض تجربة سلطة لندن الكبرى في مجال التمويل الجماعي للمشروعات العمومية". مجله الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد (٧)، العدد (١)، (٢٠١٨م).
- ١٠- د. قديش خولة ود. كتاف شافية، منصات التمويل الجماعي الإسلامية كأحد مصادر التمويل الحديثة في تحقيق التنمية الاقتصادية دراسة حالة منصة Ethis للتمويل الجماعي الإسلامية، (مجلة التمويل والاستثمار والتنمية، المجلد (٧)، العدد (١)، يونيو ٢٠٢٢م).
- ١١- د. محمد عبد الحليم عمر، "التمويل عن طريق القنوات التمويلية غير الرسمية". (الدورة الدولية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصادات المغاربية جامعة فرحات عباس، الجزائر، ٢٥ - ٢٨ مايو ٢٠٠٣م).
- ١٢- د. هاجد بن عبد الهادي العتيبي، "منصات التمويل الجماعي - دراسة فقهية تأصيلية". (مجلة الجامعة الإسلامية للعلوم الشرعية ١٩٨، سبتمبر ٢٠٢١م).
- ١٣- رمزي زعيمي وسارة بن مالك، "منصات التمويل الجماعي: بين النظرية والتطبيق كآلية لتمويل المؤسسات الناشئة في الدول العربية- مع الإشارة للجزائر". (مجلة الاقتصاد وادارة الاعمال مجلد (٧)، العدد (١-خاص)، مارس ٢٠٢٣م).
- ١٤- رؤية المملكة ٢٠٣٠ - اقتصاد مزدهر: استرجعت بتاريخ: ٢٨/٥/٢٠٢٣ من موقع: <https://www.vision2030.gov.sa>
- ١٥- زكريا دمدوم وآخرون، "الحاجة الى التمويل الجماعي كآلية لدعم المؤسسات الناشئة". حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، المجلد (٧)، العدد

- (٣)، (٢٠٢١م).
- ١٦- زيد الخير ميلود، "ضوابط الاستقرار المالي في الإقتصاد الإسلامي، الملتقى الدولي الأول: الإقتصاد الإسلامي: الواقع ورهانات المستقبل". (١٤٣٢هـ): ٣.
- ١٧- سلوى ملاك ولحو بوخاري، "منصات التمويل الجماعي الاسلامي بين النظرية والتطبيق مع الإشارة الى بعض النماذج الناجحة في العالم العربي". (مجلة رؤى اقتصادية، المجلد (١٥)، العدد (١)، (٢٠٢٠م).
- ١٨- شوقي أحمد دنيا، "تمويل التنمية في الإقتصاد الإسلامي - دراسة مقارنة". (بيروت: مؤسسة الرسالة ١٩٨٤م): ٥٢.
- ١٩- صافي أحمد وتشيكو فوزي، "أثر التمويل المصرفي الإسلامي على التنمية الاقتصادية في المملكة العربية السعودية - دراسة تحليلية قياسية". ورقة بحثية، يونيو (٢٠٢٢م): ٣.
- ٢٠- الصالحين محمد العيش، "الحوكمة والتمويل الجماعي (قراءة في التجربة الفرنسية)". (مجلة كلية القانون الكويتية العالمية ١، ملحق خاص بأبحاث المؤتمر السنوي الثالث - الحوكمة والتنظيم القانوني لأسواق المال).
- ٢١- صلاح بن فهد الشلهوب، "صناعة التمويل الإسلامي ودورها في التنمية". (جامعة الملك فهد للبترول (٢٠٠٧م): ٣.
- ٢٢- عبد العظيم أبو زيد، "التطبيقات المالية للذكاء الاصطناعي - مسائل شرعية وأبعاد مقاصدية". مجلة أسرار الدولية للمالية الإسلامية، ١٣، ٢، (ديسمبر ٢٠٢٢م): ٥٦.
- ٢٣- عبد المجيد عبيد حسن صالح وحبیب الله زكريا، "دور العالم الرقمي وأثره في تحقيق أهداف الإقتصاد الإسلامي: دراسة فقهية". مجلة الفقه وأصوله، الجامعة الإسلامية العالمية، ماليزيا، (٢٠١٩م): ٦٣-٦٤.
- ٢٤- العبيدي إبراهيم عبد اللطيف الأعظمي، "نحو إقتصاد رقمي منضبط - رؤية

- شرعية". منتدى فقه الإقتصاد الإسلامي الرابع (٢٠١٨م): ١٣.
- ٢٥- فارس طارق وآخرون، "التمويل الجماعي الإسلامي كآلية مستحدثة لتمويل المؤسسات الناشئة في الدول العربية: الفرص والتحديات". (مجلة البحوث الإدارية والاقتصادية، يونيو ٢٠٢٢م).
- ٢٦- مصطفى بورنان، وعلي صولي، "الاستراتيجيات المستخدمة في دعم وتمويل المؤسسات الناشئة (حلول لإنجاح المؤسسات الناشئة)". (مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد (١٢)، العدد (١)، ٢٠٢٠م).
- ٢٧- المملكة العربية السعودية، البرامج التنفيذية لرؤية المملكة ٢٠٣٠م، برنامج تطوير القطاع المالي، ٢٠١٧م. استرجعت بتاريخ: ٢٠٢٣/٥/١٥ من موقع برنامج التطوير المالي: <https://www.vision2030.gov.sa/ar/v2030/vrps>
- ٢٨- نصيرة محاجبية، ورايح بريش، "استخدام تقنيات التكنولوجيا المالية في الصناعة المالية الإسلامية - دراسة حالة دول منظمة التعاون الإسلامي". (حوليات جامعة قلمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد (١٦)، العدد (٢)، ديسمبر ٢٠٢٢م).
- ٢٩- نيفين حسن محمد، "دور الابتكار والإبداع المستمر في ضمان المركز التنافسي للمؤسسات الاقتصادية في الدول - دراسة حالة دولة الإمارات". (دولة الإمارات العربية المتحدة، وزارة الاقتصاد، ٢٠١٦م): ٦.
- ٣٠- هيئة السوق المالية السعودية، "القواعد المنظمة للمنشآت ذات الأغراض الخاصة المعدلة". ١٤ / ١ / ٢٠٢١م).
- ٣١- هيئة السوق المالية السعودية، "المنشآت ذات الأغراض الخاصة". استرجعت بتاريخ: ٢٠٢٣/٥/٢٠ من موقع: <https://cma.org.sa/Market/SPEs/Pages/default.aspx>
- ٣٢- هيئة السوق المالية السعودية، "قائمة المصطلحات المستخدمة في لوائح هيئة

السوق المالية وقواعدها". (٢٧ / ٣ / ٢٠٢٣ م).

٣٣- الهيئة العامة للإحصاء، "تقرير مسح المنشآت الصغيرة، ٢٠١٨ م".

٣٤- الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة (منشآت)، استرجعت بتاريخ:

٢٨/٥/٢٠٢٣ من موقع: <https://www.monshaat.gov.sa>

.sa

## bibliography

- 1- Prof. Dr. Ahmed Abdul Rahman Al-Shamimari and Dr. Ahmed Abdul Karim Al-Muhaimid, "The Reality of Financing Entrepreneurial Projects in Saudi Arabia (Business Experts' Point of View). " The Saudi International Conference of Entrepreneurship Associations and Centers, working paper, conference research book, 2014 AD).
- 2- Ibrahim Abdul Hamid Obada and Maysaa Munir Melhem, "The Economic Importance of Islamic Finance in Jordan - A Case Study of the Jordan Islamic Bank and the International Arab Islamic Bank. " Journal of Sharia and Law Studies, Yarmouk University, 46, 3, (2019): 289, 291.
- 3- Ahlam Morsi Muhammad El-Santawi, "Crowdfunding in the Arab Countries. " (Scientific Journal for Financial Studies and Research, 2020): 199.
- 4- Central Bank of Saudi Arabia, "Updated Code of Practice for Debt Crowdfunding. " (December 2021 AD).
- 5- Financing small and medium enterprises - more solutions and various options, (Monshaat Specialized Report Series, 2021 AD).
- 6- Khalfawi Basma, "Crowdfunding platforms as an alternative tool for financing emerging institutions - presenting some Arab experiences with reference to the case of Algeria. " (Araa Journal for Administrative Economic Studies, Volume: 4, Issue: 2, 2022 AD).
- 7- Dr. Ibrahim Muhammad Al-Hassoun, "Small and Medium Enterprises in the Kingdom of Saudi Arabia: Challenges - Solutions. " (Journal of Administrative and Economic Sciences, Qassim University, Volume (14), Issue (2), 2021 AD).
- 8- Dr. Ahmed bin Hilal Al-Sheikh, "Crowdfunding - An Applied Jurisprudential Study, Judicial Research Series. " (Judicial Magazine, Saudi Judicial Scientific Society, Issue (61), 2019 AD).
- 9- Dr. Imran Abdul Hakam and Dr. Farid Mustafa,

- “Crowdfunding platforms as an innovative mechanism for financing projects - presenting the experience of the Greater London Authority in the field of crowdfunding for public projects. ” Al-Ijtihad Journal of Legal and Economic Studies, Volume (7), Issue (1), 2018 AD.
- 10- Dr. How old is Khawla Wad? Kataf Shafia, Islamic crowdfunding platforms as one of the modern sources of financing in achieving economic development, a case study of the Ethis Islamic crowdfunding platform, (Journal of Finance, Investment and Development, Volume (7), Issue (1), June 2022).
  - 11- Dr. Mohamed Abdul Halim Omar, “Financing through informal financing channels. ” (International course on financing small and medium enterprises and developing their role in Maghreb economies, Farhat Abbas University, Algeria, May 25-28, 2003 AD).
  - 12- Dr. Hajid bin Abdul Hadi Al-Otaibi, “Crowdfunding Platforms - A Fundamental Jurisprudential Study. ” (Journal of the Islamic University of Sharia Sciences 198, September 2021 AD).
  - 13- Ramzi Zaimi and Sarah Ben Malek, “Crowdfunding Platforms: Between Theory and Practice as a Mechanism for Funding Start-up Enterprises in Arab Countries - with Reference to Algeria. ” (Journal of Economics and Business Administration, Volume (7), Issue (1-Special), March 2023 AD).
  - 14- Kingdom Vision 2030 - A Prosperous Economy: Retrieved on: 5/28/2023 from the website: <https://www.vision2030.gov.sa>
  - 15- Zakaria Damdoum et al. , “The need for crowdfunding as a mechanism to support emerging enterprises. ” Annals of Bashar University in Economic Sciences, Volume (7), Issue (3), 2021 AD.
  - 16- Zaid Al-Khair Miloud, “Financial Stability Controls in the Islamic Economy, First International Forum: Islamic Economy: Reality and Future Bets. ” (1432 AH): 3.
  - 17- Salwa Malak and Lahlou Bukhari, “Islamic crowdfunding platforms between theory and practice, with reference to some successful models in the Arab world. ” (Economic Visions Magazine, Volume (15), Issue (1), 2020 AD).

- 18- Shawqi Ahmed Donia, "Financing Development in the Islamic Economy - A Comparative Study. " (Beirut: Al-Resala Foundation 1984): 52.
- 19- Safi Ahmed and Chico Fawzi, "The Impact of Islamic Banking Finance on Economic Development in the Kingdom of Saudi Arabia - An Econometric Study. " Research paper, June (2022): 3.
- 20- Al-Salehin Muhammad Al-Aish, "Governance and Crowdfunding (A Reading of the French Experience). " (Kuwait International College of Law Journal 1, special supplement to the research of the Third Annual Conference - Governance and Legal Regulation of Capital Markets).
- 21- Salah bin Fahd Al-Shalhoub, "The Islamic finance industry and its role in development. " (King Fahd University of Petroleum 2007): 3.
- 22- Abdul Azim Abu Zeid, "Financial Applications of Artificial Intelligence - Legal Issues and Maqasidah Dimensions. " Asrar International Journal of Islamic Finance, 13, 2, (December 2022): 56.
- 23- Abdul Majeed Obaid Hassan Saleh and Habibullah Zakaria, "The role of the digital world and its impact in achieving the goals of the Islamic economy: a jurisprudential study. " Journal of Jurisprudence and its Principles, International Islamic University, Malaysia, (2019): 63-64.
- 24- Al-Obaidi Ibrahim Abdul-Latif Al-Azami, "Towards a Disciplined Digital Economy - A Sharia Vision. " Fourth Islamic Economics Jurisprudence Forum (2018): 13.
- 25- Fares Tariq et al. , "Islamic crowdfunding as a new mechanism for financing emerging institutions in Arab countries: opportunities and challenges. " (Journal of Administrative and Economic Research, June 1202 AD).
- 26- Mustafa Burnan and Ali Souli, "Strategies used to support and finance emerging enterprises (Solutions for the success of emerging enterprises). " (Economic Notebooks Magazine, Volume (12), Issue (1), 2020 AD).
- 27- Kingdom of Saudi Arabia, Executive Programs for the Kingdom's Vision 2030, Financial Sector Development Program, 2017. Retrieved on: 5/15/2023 from the Financial

- Development Program website: <https://www.vision2030.gov.sa/ar/v2030/vrps>.
- 28- Nasira Mahajibiyya and Rabeih Breich, "Using FinTech Technologies in the Islamic Financial Industry - A Case Study of OIC Countries. " (Annals of Guelma University of Social and Human Sciences, Volume (16), Issue (2), December 2022 AD).
- 29- Nevin Hassan Muhammad, "The role of innovation and continuous creativity in ensuring the competitive position of economic institutions in countries - a case study of the UAE. " (United Arab Emirates, Ministry of Economy, 2016): 6.
- 30- Saudi Capital Market Authority, "Amended Rules Regulating Special Purpose Entities. " 14/1/2021 AD.(
- 31- Saudi Capital Market Authority, "Special Purpose Entities. " Retrieved on: 5/20/2023 from: <https://cma.org.sa/Market/SPEs/Pages/default.aspx>
- 32- Saudi Capital Market Authority, "List of terms used in the regulations and rules of the Capital Market Authority. " (27/3/2023 AD).
- 33- General Authority for Statistics, "Small Enterprises Survey Report, 2018" .
- 34- The General Authority for Small and Medium Enterprises (Monshaat), retrieved on: 5/28/2023 from the website: <https://www.monshaat.gov.sa>.

#### Foreign references:

- 35- The role of due diligence in crowdfunding platforms, Douglas J. Cumming and others, Journal of Banking and Finance, 2019, Volume (108), P 2.
- 36- A Theory of Crowdfunding: A Mechanism Design Approach with Demand Uncertainty and Moral Hazard, Roland Strausz, American Economic Review, Volume (107), Number (6), P 1430
- 37- Crowdfunding 2015 survey response report, IOSCO, Madrid, 2015, P 3.
- 38- Global Standard-Setting Bodies and Financial Inclusion: The Evolving Landscape, GPMI, White Paper, Washington, 2016, p 23.
- 39- Crowding, Financing Solutions for Sustainable Development,

- UNDP, June 2019, P 4.
- 40- Crowdfunding industry-History, development, Policies, and potential issues, Ying Zhao and others, Journal Public Affairs, Version (19), P 2
- 41- Credit Scoring Approaches Guidelines, World Bank Group, Washington, P. 3.

**Websites:**

- 42- <https://www.vision2030.gov.sa/ar/v2030/vrps>
- 43- <https://cma.org.sa/Market/SPEs/Pages/default.aspx>
- 44- <https://www.manafa.sa>
- 45- <https://www.raqamyah.com>
- 46- <https://www.forusinvest.com/>
- 47- <https://lendo.sa/>
- 48- <https://sahlahcf.com.sa>
- 49- <https://www.ta3meed.com>
- 50- <https://sukuk.sa>
- 51- <https://mudaraba.sa>
- 52- <https://rakeez.sa>
- 53- <https://www.tarmeez.co>
- 54- <https://www.dinar.sa>
- 55- <https://www.monshaat.gov.sa>
- 56- <https://www.sama.gov.sa/ar-sa>
- 57- <https://documents1.worldbank.org>



جامعة المدينة الإسلامية  
ISLAMIC UNIVERSITY OF MADINAH



# The contents

<b>No.</b>	<b>Researches</b>	<b>page</b>
1-	<b>Al-Tufi 's rectifications on himself in the agreed upon evidence</b> Dr. Saeed bin Nawaf Al-Marwani	11
2-	<b>Ruling on Things Before Shariah Prescription and Ibn Hazm's Stance on Them</b> □ Dr. Bandar Bin Mudahi Bin Eid Al-Muhammadi	117
3-	<b>procedures of Forced Sale as per the Saudi Execution Law</b> Dr. Fahad Ali Al-Hassun	177
4-	<b>Judge Access to Confidential Personal Data In the Islamic jurisprudence and Saudi Law</b> Dr. Amer Ibn Ibrahim Alturki	233
5-	<b>Employee referral guarantees to investigate disciplinary violation according to the functional discipline Law</b> Dr. Abdulrahman bin Abdulaziz Alobaid	281
6-	<b>Crowdfunding applications in Saudi Arabia</b> <b>Inductive descriptive study from a legal economic - perspective -</b> Dr. Omar bin Saleh Al-Muhaisen	329
7-	<b>Debt Crowdfunding and its Role in Financing Small and Medium Enterprises</b> <b>Foundation and Practical Study on the Kingdom of Saudi - Arabia -</b> Dr. Mohamed Abdulrahman Mohamed Aljarallah	373
8-	<b>The role of Islamic culture science in calling to God and highlighting the beauties of Islam</b> Dr. Taleb Bin Ahmad Al-Hammami	439
9-	<b>Strengthening in Calling to God, Its Concept, Methods, and Controls</b> Dr. Hanan Muneer Al-Mutairi	493
10-	<b>Use of Astronomical Technology means In calling for reflection on the heavenly cosmic verses</b> Dr. Issa bin Ali bin Mohammed Al-Shehri	557

The views expressed in the published papers reflect the view of the researchers only, and do not necessarily reflect the opinion of the journal



## **Publication Rules at the Journal (\*)**

- 1-The research should be new and must not have been published before.
- 2-It should be characterized by originality, novelty, innovation, and addition to knowledge.
- 3-It should not be excerpted from a previous published works of the researcher.
- 4-It should comply with the standard academic research rules and its methodology.
- 5-The paper must not exceed (12,000) words and must not exceed (70) pages.
- 6-The researcher is obliged to review his research and make sure it is free from linguistic and typographical errors.
- 7-In case the research publication is approved, the journal shall
- 8- assume all copyrights, and it may re-publish it in paper or electronic form, and it has the right to include it in local and international databases - with or without a fee - without the researcher's permission.
- 9-The researcher does not have the right to republish his research that has been accepted for publication in the journal - in any of the publishing platforms - except with written permission from the editor-in-chief of the journal.
- 10-The journal's approved reference style is "Chicago".
- 11-The research should be in one file, and it should include:
  - A title page that includes the researcher's data in Arabic and English.
  - An abstract in Arabic and English.
  - An Introduction which must include literature review and the scientific addition in the research.
    - Body of the research.
    - A conclusion that includes the research findings and recommendations.
    - Bibliography in Arabic.
    - Romanization of the Arabic bibliography in Latin alphabet on a separate list.
    - Necessary appendices (if any).
- 12- The researcher should send the following attachments to the journal:  
The research in WORD and PDF format, the undertaking form, a brief CV, and a request letter for publication addressed to the Editor-in-chief

---

(\*) These general rules are explained in detail on the journal's website:  
<http://journals.iu.edu.sa/ILS/index.html>

## The Editorial Board

**Prof. Dr. Abdul ‘Azeez bin Julaidan Az-Zufairi**

Professor of Aqidah at Islamic University  
(Editor-in-Chief)

**Prof. Dr. Ahmad bin Baakir Al-Baakiri**

Professor of Principles of Jurisprudence at Islamic University Formally  
(Managing Editor)

**Prof. Ramadan Muhammad Ahmad Al-Rouby**

Professor of Economics and Public Finance at Al-Azhar University in Cairo

**Prof. ‘Abdullāh ibn Ibrāhīm al-Luḥaidān**

Professor of Da‘wah at Imam Muhammad bin Saud Islamic University

**Prof. Hamad bin Muhammad Al-Hājiri**

Professor of Comparative Jurisprudence and Islamic Politics at Kuwait University

**Prof. ‘Abdullāh bin ‘Abd al-‘Aziz Al-Falih**

Professor of Fiqh Sunnah and its Sources at the Islamic University

**Prof. Dr. Amin bun A'ish Al-Muzaini**

Professor of Tafseer and Sciences of Qur‘aan at Islamic University

**Dr. Ibrahim bin Salim Al-Hubaishi**

Associate Professor of Law at the Islamic University

**Prof. ‘Abd-al-Qādir ibn Muḥammad ‘Aṭā Şūfi**

Professor of Aqeedah at the Islamic University of Madinah

**Prof. Dr. ‘Umar bin Muslih Al-Husaini**

Professor of Fiqh Sunnah and its Sources at the Islamic University

**Prof. Dr. Ahmad bin Muhammad Ar-Rufā‘ī**

Professor of Jurisprudence at Islamic University

**Prof. Muhammad bin Ahmad Al-Barhaji**

Professor of Qirā‘āt at Taibah University

**Prof. Dr. Baasim bin Hamdi As-Seyyid**

Professor of Qiraa‘aat at Islamic University

**Dr. Ḥamdān ibn Lāfi al-‘Anāzī**

Associate Professor of Exegesis and Quranic Sciences at Northern Border University

**Dr. Ali Mohammed Albadrani**

(Editorial Secretary)

**Dr. Omar bin Hasan al-Abdali**

(Publishing Department)

## The Consulting Board

**Prof.Dr. Sa'd bin Turki Al-Khathlan**

A former member of the high scholars

**His Excellency Prof. Dr. Yusuff bin Muhammad bin Sa'eed**

Member of the high scholars & Vice minister of Islamic affairs

**Prof.Dr. Abdul Hadi bin Abdillah Hamitu**

A Professor of higher education in Morocco

**Prof. Dr. Ghanim Qadouri Al-Hamad**

Professor at the college of education at Tikrit University

**Prof. Dr. Zain Al-A'bideen bilaa Furaij**

A Professor of higher education at University of Hassan II

**Prof. Dr. Hamad bin Abdil Muhsin At-Tuwaijiri**

A Professor of Aqeedah at Imam Muhammad bin Saud Islamic University

**His Highness Prince Dr. Sa'oud bin Salman bin Muhammad A'la Sa'oud**

Associate Professor of Aqidah at King Sa'oud University

**Prof. Dr. A'yaad bin Naami As-Salami**

The editor –in- chief of Islamic Research's Journal

**Prof.Dr. Musa'id bin Suleiman At-Tayyarr**

Professor of Quranic Interpretation at King Saud's University

**Prof. Dr. Mubarak bin Yusuf Al-Hajiri**

former Chancellor of the college of sharia at Kuwait University

**Prof. Dr. Falih Muhammad As-Shageer**

A Professor of Hadith at Imam bin Saud Islamic University

## **Correspondence :**

**The papers are sent with the name of the Editor - in  
– Chief of the Journal to this E-mail address:  
Es.journalils@iu.edu.sa**

## **the journal's website :**

<http://journals.iu.edu.sa/ILS/index.html>





الإسلامية  
ISLAMIC UNIVERSITY OF MADINAH



*Copyrights are reserved*

### **Paper Version :**

Filed at the King Fahd National Library No :

7836 - 1439

and the date of : (17/9/1439 AH)

International serial number of periodicals (ISSN)

1658 - 7898

### **Online Version :**

Filed at the King Fahd National Library No :

7838 - 1439

and the date of : (17/9/1439 AH)

International Serial Number of Periodicals (ISSN)

1658 - 7901



KINGDOM OF SAUDI ARABIA  
MINISTRY OF EDUCATION  
ISLAMIC UNIVERSITY OF MADINAH



# ISLAMIC UNIVERSITY JOURNAL OF ISLAMIC LEGAL SCIENCES

REFEREED PERIODICAL SCIENTIFIC JOURNAL

**Lssue (207) - Volume (3) - Year (57) - December 2023**

**KINGDOM OF SAUDI ARABIA  
MINISTRY OF EDUCATION  
ISLAMIC UNIVERSITY OF MADINAH**



# **JOURNAL OF THE ISLAMIC UNIVERSITY OF SHARIA SCIENCES**

**A PERIODICAL, PEER-REVIEWED SCIENTIFIC JOURNAL**

**Issue (207) - Volume (3) - Year (57) - December 2023**